صفات الله (ﷻ) الفعلية المتوهم إشكالها (صفة التردد نموذجًا)

"دراسة نقدية"

د/هيثم فهيم أحمد مجاهد

المدرس بقسم اللغة العربية

كلية الآداب جامعة طنطا

الملخص

صفة التردد من الصفات الفعلية لله (ﷻ) التي أحدثت إشكالية في فهمها وإضافتها لله (ﷻ) وقد وردت هذه الصفة في الحديث القدسي الصحيح: "وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت، وأكره مساءته،"، فهل التردد المضاف إلى الله (ﷻ) في الحديث يكون صفة لله أم لا؟

ولأهل العلم مسلكان في هذا؛ **المسلك الأول**: إجراء الحديث على ظاهره، وذلك بإثبات صفة التردد لله (ﷻ)، مع القطع بكون تردده ليس ناشئًا عن الجهل، أو عدم قدرة، فهذا تردد المخلوق؛ بل هو تردد مع كمال العلم وكمال الحكمة، فلا نقص فيه.

المسلك الثاني: تأويل الحديث وصرفه عن ظاهره، وذلك بنفي صفة التردد عن الله (ﷻ) بتأويلات مختلفة. وقد عرضنا للمسلكين في البحث.

Abstract

Hesitation is one of the actual attributes of God, which has caused a problem in understanding it and ascribing it to God. This attribute was mentioned in the hadith Qudsi: “And I did not hesitate about anything I do as I hesitate about the soul of a believer who hates death and I hate offending him”.

Is the hesitation added to God in the hadith an attribute of God or not?

Scholars of Hadith can be divided into two categories in terms of the path they follow in tackling this problem: The first path: reading the hadith according to its apparent meaning, by proving the attribute of hesitation to God, with the definitive fact that his hesitation is not due to ignorance or inability, for this is the hesitation of the created being. Rather, it is hesitation with the perfection of knowledge and the perfection of wisdom, so there is no deficiency in it.

The second path: Interpretation of the hadith apart from its surface meaning, by denying the attribute of hesitation about God, using different interpretations. The two paths are to be examined in this research.

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الخلق لعبادته، وأمرهم بتوحيده وطاعته، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له في ربوبيَّته وألوهيَّته وأسمائه وصفاته، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحقِّ ليظهره على الدِّين كلِّه، اللَّهمَّ صلِّ وسلِّم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه، ومَن سلك سبيله، واهتدى بهديه إلى يوم الدِّين.

أما بعد: فلما كان العلم للعمل قرينًا وشافعًا، وشرفه لشرف معلومه تابعًا، كان أجل العلوم، وأفضلها، وأشرفها، وأسماها على الإطلاق: العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهو أساس عقيدة المسلم.

وقد اعتنى أهل السنة والجماعة رضوان الله عليهم بالعقيدة من جانبين: الجانب الأول: هو تصحيح العقيدة، والجانب الثاني: هو تعميق العقيدة في النفوس.

فعمدوا إلى إزالة الشوائب التي قد تعلق بها، وبينوا العقائد، وصححوها تصحيحًا واضحًا، واتخذوا لذلك مسلكين: المسلك الأول: هو مسلك عرض العقيدة، والمسلك الثاني: هو مسلك الرد على الطوائف الضالة في العقيدة.

وسيرًا على نهج أهل السنة والجماعة، كان اختياري . بتوفيق من الله (ﷻ) للبحث في "**صفات الله (ﷻ) الفعلية المتوهم إشكالها، صفة التردد نموذجًا**"[1] وما يتعلق به من إشكاليات، قد تعوق فهم المراد الصحيح من صفة التردد موضوع البحث؛ رغبة مني في الوقوف على صحة وصف الله (ﷻ) بهذه الصفات، وما معناها وحقيقتها؟ وهل يوصف الله (ﷻ) بها على الإطلاق؟ أم لها موضع محدد؟ وما قول أهل السنة والجماعة فيها؟ وهل هناك من خالف أهل السنة والجماعة فيما ذهبوا إليه؟ كل هذا أحببت أن أتناوله بالبحث من خلال هذه الأطروحة التي أدعو الله العلي القدير أن تكون خالصة لوجهه الكريم.

فينبغي للمؤمن أن يبذل مقدوره ومستطاعه في معرفة أسماء اللَّه (ﷻ) وصفاته وأفعاله، من غير تعطيل، ولا تحريف، ولا تكييف، ولا تمثيل. على أن تكون هذه المعرفة مُتلقَّاة من الكتاب والسنة، وما ثبت عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، الذين أثبتوا المعنى وفوضوا الكيف، فهذه هي المعرفة التي نرجوها، ولا يزال صاحبها في زيادة في إيمانه، وقوة في يقينه، ومحبة لربه (ﷻ).

---

[1] هناك بعض المقالات والمحاولات البحثية على شبكة الإنترنت التي كتبت في هذه الصفة؛ كالبحث المنشور على شبكة الأمين السلفية بعنوان "البيان في إثبات صفة التردد للرحمن على ما يليق به ليس كتردد المخلوقات"، وفيها جهد مشكور من أصحابها؛ بيد أنها اقتصرت على جمع بعض روايات الحديث دون تحقيقه، ونقل بعض أقوال أهل العلم في حقيقة ثبوت هذه الصفة لله ﷻ.

وقد قمت في بحثي هذا بتعريف معنى التردد، وذكر طرق الحديث الوارد فيه صفة التردد، وبيان الصحيح منها والضعيف، وعرضت لأقوال أهل السنة والجماعة في بيان معنى التردد المراد في حق الله (ﷻ)، ثم لأقوال العلماء المخالفين لجمهور أهل السنة والجماعة، والرد عليهم ونقد أرائهم. ووسمت البحث بقولي: (**صفات الله (ﷻ) الفعلية المتوهم إشكالها، صفة التردد نموذجًا) دراسة نقدية.**

وقد جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول: المراد بالصفات الفعلية لله (ﷻ)، ومفهوم الإشكاليات. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صفات الله (ﷻ) المعتُقَد فيها وأقسامها.

المطلب الثاني: الإشكاليات والمشكلات...ماهيتهما، والفرق بينهما.

المبحث الثاني: إشكاليات روايات الحديث. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: رواية أبي هريرة (رضي الله عنه).

المطلب الثاني: رواية عائشة (رضي الله عنها).

المطلب الثالث: رواية أنس بن مالك (رضي الله عنه).

المطلب الرابع: رواية ميمونة (رضي الله عنها).

المطلب الخامس: رواية ابن عباس (رضي الله عنه).

المبحث الثالث: إشكالية وصف الله (ﷻ) بالتردد. وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: التردد لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: أقوال أهل العلم في ثبوت صفة التردد لله (ﷻ).

المطلب الثالث: موقف المخالفين في إثبات صفة التردد ونقده.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث والتوصيات.

والله أسأل أن يتقبل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفقني لما هو صواب، وأن يجنبني الزلل والخطأ والنسيان. إنه هو ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول

المراد بالصفات الفعلية لله (ﷻ)، ومفهوم الإشكاليات.

المطلب الأول: صفات الله (ﷻ) المعتُقَد فيها وأقسامها.

الإيمان بالله (ﷻ) هو الركن الأول من أركان الإيمان الستة؛ ومن متطلبات تحقيق الإيمان بهذا الركن هو الإيمان بأسماء الله وصفاته على الوجه اللائق به (ﷻ)، والإقرار بوحدانيته وتفردته في هذا الباب.

ومن الملفت للنظر أننا لم نجد اختلافًا في عهد النبي (ﷺ) ولا بين الصحابة في الإيمان بصفات الله (ﷻ)؛ ولم نجد من يحاول تحريفها، أو تعطيلها، أو تكييفها، أو تمثيلها. فكان إثبات صفاته (ﷻ) إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تمثيل وتكييف.

واستمر الأمر كذلك إلى أن ظهرت الجهمية، وابتدعت بدعة التعطيل، ووجدت من يتبنى هذه المقالة، والعمل على نشرها بين جموع المسلمين.

وقد نبه ابن القيم على ذلك حينما قال: ''أهل الإيمان قد يتنازعون في بعض الأحكام، ولا يخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين، وأكمل الأمة إيمانًا، ولكن بحمد اللَّه لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال؛ بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتابُ والسنة كلمةً واحدة، من أولهم إلى آخرهم، لم يَسُوموها تأويلًا، ولم يُحَرِّفُوها عن مواضعها تبديلًا، ولم يُبدُو لشيء منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالًا، ولم يَدْفَعُوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صَرْفها عن حقائقها، وحملها على مجازها؛ بل تَلَقَّوْها بالقَبُول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا، وأجْرَوْها على سَنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهلُ الأهواء والبِدَع حيث جعلوها عِضِينَ، وأقروا ببعضها، وأنكروا بعضها من غير فُرْقَان مبين، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه''[٢].

معتقد أهل السنة والجماعة في صفات الله (ﷻ):

والإمام أبو حنيفة أكد على ذلك، وعلى عدم مشابهة صفات الله (ﷻ) لصفات أي أحد من المخلوقين، وأنه يجب التأدب مع الله (ﷻ) ووصفه بما وصف به نفسه؛ فقال: ''لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة. وهو يغضب، ويرضى، ولا يقال غضبه عقوبته، ورضاه ثوابه. ونصفه كما وصف نفسه؛ أحد صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، حي، قيوم، قادر، سميع، بصير، عالم، يد الله فوق أيديهم؛ ليست كأيدي خلقه، وليست جارحة، وهو خالق الأيدي. ووجهه ليس كوجوه خلقه، وهو خالق كل الوجوه. ونفسه ليست كنفس خلقه، وهو خالق كل النفوس ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾''[٣]. (سورة الشورى: ١١).

---

[٢] إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٣هـ، ص: ٢/٩١.

[٣] الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر)، أبو حنيفة النعمان (١٥٠هـ)، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ١٤١٩هـ، ص: ١٥٩.

وأوضح الكثيرون من علماء الإسلام المعتقد الصحيح في صفات الله (ﷻ)؛ خشية وقوع المسلمين في براثن التعطيل أو التمثيل، وقيما يلي سرد لبعض هذه الأقوال:

قال الخليفة العباسي عبدالقادر[٤] موضحًا العقيدة الصحيحة في صفات الله (ﷻ) أنه: ''لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيه (ﷺ)، وكل صفة وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية''[٥].

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية معتقد الإمام أحمد بن حنبل في صفات الله (ﷻ)؛ حيث قال: ''لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله (ﷺ) لا يتجاوز القرآن والحديث''[٦].

وقال السجزي في رسالته: ''ولا يجوز أن يوصف الله (ﷻ) إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله (ﷺ) وذلك إذا ثبت الحديث ولم يبق شبهة في صحته فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها باتفاق علماء الأثر''[٧].

وقال ابن خزيمة: ''نحن نثبت لخالقنا (ﷻ) صفاته التي وصف الله (ﷻ) بها نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه المصطفى (ﷺ)، مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه''[٨].

---

[٤] هو أبو العباس أحمد ابن الأمير إسحاق ابن الخليفة المتوكل ابن الخليفة المقتدر ابن الخليفة المعتضد ابن الأمير طلحة ابن الخليفة المتوكل ابن الخليفة المعتصم ابن الخليفة هارون المهدي ابن الخليفة أبي جعفر المنصور الهاشمي العباسي البغدادي. ولد سنة ست وثلاثين وثلاث مائة. وكان أبيض، حسن الوجه، كثّ اللحية، يخضب، وكان من الستر والديانة وإدامة التهجد بالليل، وكثرة البر والصدقات على صفة اشتهرت عنه، وعرف بها عند كل أحد. ووصفه بعض المؤرخين قائلاً: كان امرءاً صالحاً، ورعاً تقياً، حسن الخليقة، جميل الطريقة، طلق النفس، كثير المعروف. وقال آخر: كان عابداً زاهداً، يصحب العلماء، ولا يدخر شيئاً، ومكرماً للحديث وأهله. وأما عن خلافته فقد ولي الخلافة سنة ٣٨١هـ، إلى أن توفي سنة ٤٢٢هـ، عن ست وثمانين عاماً، ولم يعمر أحد من الخلفاء قبله ولا بعده، مكث من ذلك خليفة إحدى وأربعين سنة، وهذا ما لم يسبقه أحد إليه. يراجع: تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص: ٦١/٥ (١٩١٣). وسير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، (١٤٠٥هـ /١٩٨٥م)، ص: ١٢٧/١٥.

[٥] الاعتقاد القادري، أبو طاهر أَحمد بنُ الحَسَن بنِ أَحمد بن الحَسن الكرجي، الباقلَانيُّ، البغدادي (٤٨٩هـ)، كتبه وجمع الناس عليه: الخليفة القادر بالله (٤٢٢هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٨، ع ٣٩، ذو الحجة ١٤٢٧هـ، ص: ٢٤٧.

[٦] الفتوى الحموية الكبرى، أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقيق: حمد التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط٢، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص: ٢٦٥.

[٧] رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ الوائلي البكري، أبو نصر (٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد باكريم باعبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط٢، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص: ١٧٨-١٨٠.

[٨] كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن بكر السلمي النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ، ص: ٥١/١.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ''مذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون لله ما أثبته من الصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، يثبتون له صفات الكمال، وينفون عنه ضروب الأمثال، ينزهونه عن النقص والتعطيل، وعن التشبيه والتمثيل، إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على الممثلة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى: ١١) رد على المعطلة''[٩].

أقسام صفات الله (ﷻ):

وكما هو معلوم؛ فإنه من باب تيسير فهم العلوم، وإدراك معانيها؛ وحل إشكالياتها؛ والرد على المخالفين والمشككين؛ فإن العلماء قاموا بتقسيم هذه العلوم، وتبويب هذه التقسيمات وفق الحاجة التي يرون فائدتها، ومن ذلك مسائل الاعتقاد والتوحيد؛ ومنها صفات الله (ﷻ)، واجتهدوا في تقسيمها باعتبارات عدة، ولكن التقسيم الذي يعنينا في موضوع البحث: أنهم قسموا صفات الله (ﷻ) إلى صفات ذاتية، وفعلية، أو صفات فعلية، وغير فعلية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ''المشهور عند أهل الكلام من عامة الطوائف أنهم يقسمون الصفات إلى: صفات فعلية، وغير فعلية''[١٠].

وقال أيضًا: ''جميع الطوائف تقسمون الصفات إلى: صفات ذاتية، وصفات فعلية، ومتفقون على تنزيهه عن النقص''[١١].

وقال السفاريني: ''واعلم أن صفات الباري جل وعلا تنقسم إلى ثلاثة أقسام: صفات ذاتية، وصفات فعلية، وصفات خبرية''[١٢].

والاختلاف في عدد هذه الأقسام إنما يرجع إلى الاختلاف في الاعتبارات التي تراعى في تلك التقسيمات؛ فهو اختلاف ترادف، وليس اختلاف تضاد.

وقد عرّف الهراس الصفات الذاتية والفعلية لله (ﷻ) بقوله: ''صفات الباري قسمان: صفات ذاتية لا تنفك عنها الذات؛ بل هي لازمة لها أزلاً وأبدًا، ولا تتعلق بها مشيئته تعالى وقدرته، وذلك كصفات: الحياة، والعلم، والقدرة، والقوة، والعزة، والملك، والعظمة، والكبرياء، والمجد، والجلال إلخ.

وصفات فعلية تتعلق بها مشيئته وقدرته كل وقت وآن، وتحدث بمشيئته وقدرته آحاد تلك الصفات من

---

[٩] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص: ١١١/٢.

[١٠] درء تعارض العقل والنقل، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط٢، (١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص: ٣٣٨/٢.

[١١] المرجع السابق، ص: ٨٩/٤.

[١٢] لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية "شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية"، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ص: ٢٥٩/١.

الأفعال، وإن كان هو لم يزل موصوفًا بها، بمعنى أن نوعها قديم، وأفرادها حادثة، فهو (ﷻ) لم يزل فعالاً لما يريد، ولم يزل ولا يزال يقول، ويتكلم، ويخلق، ويدبر الأمور، وأفعاله تقع شيئًا فشيئًا، تبعًا لحكمته وإرادته.

فعلى المؤمن الإيمان بكل ما نسبه الله لنفسه من الأفعال المتعلقة بذاته؛ كالاستواء على العرش، والمجيء، والإتيان، والنزول إلى السماء الدنيا، والضحك، والرضى، والغضب، والكراهية، والمحبة. والمتعلقة بخلقه؛ كالخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، وأنواع التدبير المختلفة"[١٣].

والله (ﷻ) لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم، وأوصافه كلها كمال، لا نقص فيها، فالموصوف لا يوصف إلّاّ بما قام به من الصفات، لا بشيء لا يقوم به بحال، وهو (ﷻ) كمال، فصفاته كلها كمال، لا يتوهم أحد خلاف ذلك بأي حال من الأحوال.

ولهذا؛ يجب التمسك بالألفاظ الشرعية الواردة في هذا باب الصفات نفيًا وإثباتًا، والتوقف في الألفاظ التي لم يرد نص بذكرها نفيًا ولا إثباتًا؛ منعًا للتلبيس على عموم الأمة، وخوفًا من وقوعهم البدعة المتعلقة بهذا الباب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الواجب أن ينظر في هذا الباب، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني. وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني. وأما الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين، مثل: لفظ "الجسم"، و"الجوهر"، و"المتحيز"، و"الجهة"، ونحو ذلك. فلا تطلق نفيًا ولا إثباتًا حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنى صحيحًا موافقًا لما أخبر به الرسول صوب المعنى الذي قصده بلفظه، ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص، ولا يعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد بها، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، وأما إن أريد بها معنى باطل نفي ذلك المعنى، وإن جمع بين حق وباطل أثبت الحق وأبطل الباطل"[١٤].

ومن هنا يتضح، أن لله (ﷻ) صفات ذاتية؛ كالسمع، والبصر، والحياة، والمبدعة أنكروا وأولوا هذا القسم من صفات الله (ﷻ) بدعوى أنه إذا وصف الله (ﷻ) بها فإن هذا يعني تشبيهه (ﷻ) بالأجسام.

وكذلك، فإن لله (ﷻ) صفات فعلية تتعلق بقدرته (ﷻ) ومشيئته؛ كالاستواء، والنزول، والكره، والغضب، ولقد أولها المبدعة أيضًا؛ لادعائهم أنها حوادث، والحوادث لا تقوم إلا بحادث. وفي المقابل فإن أهل السنة يثبتون جميع هذه الصفات على مراد الله ورسوله (ﷺ).

---

[١٣] شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية، محمد بن خليل حسن هرّاس (١٣٩٥هـ)، ضبط نصه وخرَّج أحاديثه ووضع الملحق: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر، ط٣، ١٤١٥هـ، ص: ١٦٠.

[١٤] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ص: ٥٥٢/٢.

المطلب الثاني: الإشكاليات والمشكلات...ماهيتهما، والفرق بينهما

أولاً: الإشكاليات والمشكلات لغة.

۞ الإشكاليات لغة:

قال الخليل: ''أَشْكَلَ الأمر، إذا اختلف، وأمر مُشْكِلٌ شاكلٌ: مشتبه ملتبس''(١٥).

فالإشكال يعني الاشتباه والاختلاط، وعدم التميز، قال الأنباري: ''قولهم: قد أَشْكَلَ عليَّ الأمرُ، معناه: قد اختلط بغيره. والأشكل عند العرب: اللونان المختلطان''(١٦).

وبذلك قال أبو عبيد الهروي: ''قوله (ﷻ): ﴿وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾سورة ص: ٥٨. وقد أشكل الأمر إذا اشتبه عليك لدخوله شكل غيره، واشتباهه عليك للمماثلة''(١٧).

وأيد ذلك أبو سهيل الهروي بقوله: ''تقول: أشكل علي الأمر، يشكل إشكالاً؛ فهو مشكل: إذا التبس، واشتبه، ولم يستبن''(١٨).

۞ المشكلات لغة:

ذكر ابن دريد أن المشكل يعني: المماثلة والمشابهة : ''الشَّكْل: المِثل والشِّبه، بِفَتْح الشين هَذَا شَكْل هَذَا، أَي مثله، وَهَذَا من شَكل هَذَا؛ أَي: من جنسه''(١٩).

وبه قال ابن فارس: ''الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة. تقول: هذا شكل هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال: أمر مشكل، كما يقال: أمر مشتبه، أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا''(٢٠).

وأضاف الجوهري معنى الاختلاط في الألوان خاصة؛ فقال: ''الشُكْلَةُ: كهيئة الحُمْرَةِ تكون في بياض العين، كالشُهْلَةِ في سوادها. وعينٌ شَكْلاءُ بيِّنة الشَكَلِ، ورجلٌ أَشْكَلُ العينِ. ودمٌ أَشْكَلُ، إذا كان فيه بياضٌ وحُمْرَةٌ''(٢١). وبمثله قال نشوان الحميري: ''الشُّكْلَةُ: حمرة يخالطها البياض''(٢٢).

---

(١٥) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (باب: الكاف والشين واللام معهما)، ص: ٢٩٦/٥.

(١٦) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٢هـ /١٩٩٢م)، ص: ١٥١/٢.

(١٧) الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ١٤١٩هـ، (باب: الشين مع الكاف، "شكل")، ص: ١٠٢٦/٣.

(١٨) إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ، (باب: أفعل)، ص: ٤٦٧/١.

(١٩) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، (باب: الشين والكاف، مع ما بعدهما من الحروف، "شكل")، ص: ٨٧٧/٢.

(٢٠) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، (باب: الشين والكاف وما يثلثهما، "شكل")، ص: ٢٠٤/٣.

(٢١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، (١٩٨٧م)، (باب: اللام، فصل: الشين، "شكل")، ص: ١٧٣٦/٥.

(٢٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، (باب: فَعِلَ بالكسر، "شَكِلَ")، ص: ٣٥٢٦/٦.

وزاد الزبيدي معنى الالتباس، فقال: ''الأمور المشكلة، الملتبسة''[٢٣].

وورد عند ابن منظور المعاني السابقة كلها، فقال: ''وهذا طريق ذو شواكل أي تتشعب منه طرق جماعة... والأشكل من الإبل والغنم: الذي يخلط سواده حمرة أو غبرة كأنه قد أشكل عليك لونه... وكل مختلط مشكل... وحرف مشكل: مشتبه ملتبس''[٢٤].

وورد معنى "التعسر" في معجم تكملة المعاجم العربية: ''مُشْكِلَة: صعَوبة. عُسْر''[٢٥].

ثانيًا: الإشكاليات والمشكلات اصطلاحًا.

۞ الإشكاليات اصطلاحًا:

لم يختلف معنى الإشكال في الاصطلاح عن معناه في اللغة؛ فقد ذكر جميل صليبا في المعجم الفلسفي أن الإشكال هو: ''الالتباس، ويطلق على ما هو مشتبه، ويقرر دون دليل كاف، ومن ثم يبقى موضع نظر''[٢٦].

والمعنى نفسه ورد في موسوعة لالاند الفلسفية عندما ذكر أن كلمة إشكالية تعني موضوع أو قضية مثارة ولا يستطيع أحد البت فيها؛ نتيجة الالتباس الحادث فيها؛ حيث جاء أن الإشكالية هي: ''سمة حكم أو قضية قد تكون صحيحة، لكن الذي يتحدث لا يؤكدها صراحةً''[٢٧].

وبمثل ذلك عرفها عبد الغني أبو العزم على أنها: ''قَضِيَّةً فِكْرِيَّةً، أَوْ ثَقافِيَّةً، أَوِ اجْتِماعِيَّةً، تَتَضَمَّنُ الْتِباسًا وَغُموضاً، وَهِيَ بِحاجَةٍ إِلى تَفْكيرٍ، وَتَأَمُّلٍ، وَنَظَرٍ؛ لإِيجادِ حَلٍّ لَها''[٢٨].

وقد عرف السرخسي المشكل بقوله: ''اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في إشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل، يتميز به من بين سائر الأشكال''[٢٩].

وقد بين الإمام الطحاوي المشكل عند المحدثين عندما بين الهدف من تأليفه لكتاب "مشكل الآثار"، فقال: ''نظرت في الآثار المروية عنه (ﷺ) بالأسانيد المقبولة، التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها, وحسن الأداء لها, فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها, والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها''[٣٠].

---

[٢٣] تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، (٢٠٠١م)، (فصل الشين المعجمة مع اللام، "ش ك ل")، ص: ٢٦٩/٢٩.

[٢٤] لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، (باب اللام، فصل الشين المعجمة)، ص: ٣٥٦/١١-٣٥٨.

[٢٥] تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي (١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: (ج١:ج٨، محمَّد سَليم النعَيمي)، (ج٩:ج١٠، جمال الخياط)، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، (من ١٩٧٩: ٢٠٠٠م)، (حرف الشين، "شكل")، ص: ٣٤٣/٦.

[٢٦] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، الشركة العالمية، بيروت، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ص: ٣٧٩/٢.

[٢٧] موسوعة لالاند الفلسفية، أندرية لالاند، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات بيروت، باريس، ط٢، ٢٠٠١م، ص: ١٠٥٠-١٠٥١.

[٢٨] معجم الغني الزاهر، عبد الغني أبو العزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣م، مادة (شكل).

[٢٩] أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣هـ)، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند، دار المعرفة، بيروت، ص: ١٦٨/١.

[٣٠] شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، ص: ٦/١.

والأحاديث التي يتوهم إشكالها هي: ''أحاديث مروية عن رسول الله (ﷺ) بأسانيد مقبولة، يُوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة''[٣١].

۞ المشكلات اصطلاحًا:

عرف الجرجاني المشكل بقوله: ''هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب''[٣٢]؛ أي أنها تحتاج إلى إعمال العقل للوصول إلى الحل الصحيح لها.

وقد عرفها الدكتور جميل صليبا بقوله: ''المعضلة النظرية أو العملية التي لا يتوصل فيها إلى حل يقيني''[٣٣].

فالحل في المشكلة يأتي بعد معاناة وصعوبة، وقد يكون حلاً غير يقيني؛ ولكنه قد يكون وسيلة لحل مشكلة وإشكالية أكبر، وهذا يشمل المسائل العملية والنظرية، وتعتمد أكثر على العقل في الوصول إلى حل لها.

عرفها الدكتور مراد وهبة بقوله: ''يطلق هذا المصطلح على أي سؤال مطروح سواء في المجال النظري أو في المجال العلمي''[٣٤].

وعرفها الدكتور عبد المنعم الحنفي بقوله: ''المشكلة بخلاف المسألة، والمشكلة هي المعضلة التي لا يتوصل فيها إلى حل، أو هي المسالة التي يُطلب حلها بطريق العقل أو العلم''[٣٥].

ثالثًا: العلاقة بين الإشكالية والمشكلة

يتضح جليًّا مما سبق، أن الإشكالية شديدة الصلة بالفكر، ويصوغها العقل، ومن المعلوم أن قضايا العقل يصعب حلها، فهي تمس المعتقدات؛ سواء أكانت صحيحة أو خاطئة. والحلول التي يتم التوصل لها في مثل هذه القضايا كثيرًا ما تكون غير قطعية؛ فهي قضايا تحتمل الإقرار بالإثبات أو بالنفي، أو تحتمل النفي والإثبات معاً؛ مثل إشكالية هل الإنسان مصير أم مخير؟ فالإنسان مصير في أمور، ومخير في أمور أخرى.

وهذا بخلاف المشكلة، إنما تكون على أرض الواقع، نظرية أو عملية، أو خليط بينهما، وتتمثل في عدم القدرة على الحل، أو وجود صعوبة في الحل، أو غموض في القضية المراد حلها، أو تعدد الحلول لدرجة يصعب الاختيار من بينها؛ فهي مجرد صعوبة أو قضية ينتظر حلها، وفي النهاية يتم حلها بصورة أو بأخرى.

فالإشكالية أعم من المشكلة، فكل إشكالية مشكلة، وليس كل مشكلة إشكالية، وهي أكثر صعوبة من المشكلة؛ حيث تتسع لكل المشكلات، ولا يمكن حلها إلا بعد معالجة كل المشكلات المنضوية عليها؛ نتيجة لترابط هذه المشكلات مع بعضها البعض، وبذلك فإن الكم المعرفي للإشكالية ما هو إلا محصلة للكم المعرفي الناتج عن حلول تلك المشكلات.

فالإشكالية تحتاج إلى دراسة متعمقة وتحليل دقيق، ويتم معالجتها من أكثر من زاوية، ومن وجهة نظر؛

---

[٣١] مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة عبد الله خياط، دار الفضيلة، ١٤٢١هـ، ص: ٣٢.

[٣٢] كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٠٣هـ /١٩٨٣م)، ص: ٢١٥.

[٣٣] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ص: ٣٧٩/٢.

[٣٤] المعجم الفلسفي، مراد وهبة، دار قباء الحديثة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص: ٥٩٧.

[٣٥] المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، عبد المنعم الحنفي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٠م، ص: ٨٠٣.

لأن طبيعة الإشكاليات أنها تُثار من خلال قضية شائكة تسبب قلقًا علميًّا، وتساؤلات منطقية، وليس من السهل أن يُقتنع فيها بالحلول التي يتم التوصل إليها، فهي تحتاج إلى بارعة في الطرح، وتوفيق وسداد من الله في إيجاد الحلول لها؛ حتى يرضى الباحث والمتلقي بالنتيجة النهائية لها.

وخلاصة القول، أن العلاقة بين الإشكاليات والمشكلات هي علاقة بين العام والخاص، وبين الكل وأجزائه، وأن الإشكاليات تعبر عن قضايا أكثر عمقًا، بينما المشكلات تعبر عن قضايا أقل عمقًا مقارنة بالمشكلة.

المبحث الثاني

إشكاليات روايات الحديث.

هذا الحديث رواه عشرة من الصحابة، وهم: أبو هريرة، وعائشة، وميمونة بنت الحارث، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وأنس بن مالك، ومعاذ بن جبل، وأبو أمامة الباهلي، وحذيفة بن اليمان، ووهب بن منبه.

وللحديث روايات كثيرة بألفاظ مماثلة ومتقاربة، وسوف نتناول الروايات التي وردت فيها صفة التردد بالتحقيق؛ لبيان إشكالية هذه الروايات؛ على الرغم من ورود بعضها في صحيح البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله (ﷻ)؛ لوجود راوٍ عند البخاري تُكلم فيه، فأحدث إشكالية أن الإمام البخاري يروي عن بعض الرواة المتكلم فيهم. وهذا ما سوف أوضحه – إن شاء الله تعالى – فيما يلي:

المطلب الأول: رواية أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ):"إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ".

وقد أخرج هذه الرواية جماعة من أهل العلم[٣٦] من طريق خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) فذكره...

---

[٣٦] أخرجه البخاري في صحيحه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، (الطبعة السلطانية)، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، عام ١٤٢٢هـ، (كتاب الرقاق، باب: التواضع، ٦٥٠٢)، ص: ٨/١٠٥، واللفظ له.

إشكالية هذه الرواية: اختلاف العلماء في توثيق وتضعيف خالد بن مخلد.

قال الذهبي: ''فهذا حديث غريب جدًّا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعددته في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا أخرجه من عدا البخاري[٣٧]، ولا أظنه في مسند أحمد''[٣٨].

وكذا، قد تكلم غير واحد من علماء الجرح والتعديل في خالد بن مخلد؛ ما بين معدلٍ وآخر مجرح؛ فقال ابن معين، وابن عدي: لا بأس به، وزاد الأخير: هو من المكثرين في محدثي الكوفة[٣٩]. وساق له عشرة

وابن حبان في صحيحه: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ص: ٤٦٧/٥ (٤٧٥٧). والبيهقي في السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، (١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص: ٧٢/٧ (٦٤٦٦)، ص: ١٢٦/٢١ (٢١٠٢١)، وفي الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ص: ٤٤٧/٢ (١٠٢٩). والخطيب البغدادي في الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)، أبو القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد المهرواني الهمذاني (٤٦٨هـ)، تخريج: الشّيخ الإمام أبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص: ٦٢٧/٢ (٣٨). والبغوي في شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص: ١٩/٥ (١٢٤٧). وأبو البركات النيسابوري في جزء فيه أربعون حديثًا من الصحاح العوالي، إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أبي سعد الصوفي المعروف بشيخ الشيوخ (٥٤١هـ)، تحقيق: مفلح بن سليمان الرشيدي، وبدر بن فواز المطرفي، دار الخضيري، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ، ص: ٧٩ (٩). وابن عساكر في معجم الشيوخ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص: ١١٠٨/٢ (١٤٣٨هـ). وابن الخراط في الأحكام الشرعية الكبرى، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (٥٨١هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد، الرياض، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص: ٢٤٣/١. وابن الجوزي في جامع المسانيد، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م)، ص: ٣٨٣/٥ (٤٧٤٠). وأبو المنجي ابن اللتي في مشيخة أبي المنجى ابن اللتي، أَبُو المَنَجَّى عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ عَلِيِّ بنِ زَيْدٍ، ابنُ اللَّتِّيِّ البَغْدَادِيُّ، الحَرِيْمِيُّ، الطَّاهِرِيُّ القَزَّاز (٦٣٥هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، مؤسسة الريان [طبع ضمن مجموع فيه ثلاث من كتب المشيخات الحديثية]، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص: ٤٤٦. ويوسف النابلسي في الأحاديث الستة العراقية، أبو المظفر يوسف بن الحسن بن بدر بن الحسن بن مفرج النابلسي الدمشقي الشافعي (٦٧١هـ)، تحقيق: أبي عمار عبد الله بن ضيف الله الشمراني، الريان، الإمارات العربية المتحدة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص: ٢٦/١ (٢). وأبو بكر المراغي في مشيخة أبي بكر المراغي، أبو بكر بن الحسين بن عمر القرشي العبشمي الأموي العثماني المصري الشافعي المراغي (٨١٦هـ)، تخريج: جمال الدين أبي البركات محمد بن موسى بن علي المراكشي المكي (٨٢٣هـ)، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، جامعة أم القرى، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص: ٤٥٨. وابن حجر في المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثّمَانِيَةِ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ودار الغيث للنشر والتوزيع، (من ١٩٩٨م: ٢٠٠٠م)، ص: ٣٥٧/٤.

[٣٧] بل أخرجه غير البخاري كما سبق أن اتضح من تخريج الحديث.

[٣٨] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م)، ص: ٦٤١/١-٦٤٢ (٢٤٦٣).

[٣٩] الكامل في ضعفاء الرجال، أحمد بن عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ص: ٤٦٢/٣ (٥٩٥).

أحاديث منكرة[٤٠]. وقال العجلي: ثقة، فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث[٤١]. وقال صالح جزرة: ثقة، إلا أنه متهم بالغلو. وقال ابن سعد: منكر الحديث، مفرط في التشيع، وكتبوا عنه للضرورة[٤٢]. وقال ابن حنبل: له أحاديث مناكير[٤٣]. وذكره ابن حبان في "الثقات"[٤٤] وكذلك ابن شاهين، وقال: ثقة صدوق[٤٥]. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[٤٦].

وقد ذكره الذهبي فيمن تُكلم فيه وهو موثق[٤٧].

وقال ابن رجب: ''هذا الحديث تفرد بإخراجه البخاري دون بقية أصحاب الكتب...وهو من غرائب الصحيح، تفرد به ابن كرامة، عن خالد، وليس في مسند أحمد، مع أن خالد بن مخلد القطواني تكلم فيه الإمام أحمد وغيره، وقالوا: له مناكير''[٤٨].

وقد سبق[٤٩] أن بينتُ أن الإشكالية لا يمكن حلها إلا بعد معالجة كل المشكلات المنضوية عليها؛ نتيجة لترابط هذه المشكلات مع بعضها البعض، فالإشكالية تحتاج إلى دراسة متعمقة، وتحليل دقيق، ويتم معالجتها من أكثر من زاوية حتى يوفق الله (ﷻ) في إيجاد الحلول لها؛ ليرضى الباحث والمتلقي بالنتيجة النهائية لها.

ومن هنا، فالأفضل إجمال المشكلات التي حوتها هذه الإشكالية في نقاط محددة؛ ثم دراستها لحلها جميعها، ومن ثم حل الإشكالية بصورة شافية وكافية:

المشكلة الأولى: الطعن في خالد بن مخلد.

---

(٤٠) لم يكن منها هذا الحديث.

(٤١) الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، دار الباز، (١٤٠٥هـ/١٩٨٤م)، ص: ٢٢٤/٨ (١٣١٢٩).

(٤٢) الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر، بيروت، ص: ٤٠٦/٦.

(٤٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن الزكي القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص: ١٦٣/٨ (١٦٥٢).

(٤٤) الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ١٣٩٣هـ، ص: ٢٢٤/٨.

(٤٥) تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ ، ص: ٧٦ (٣١١).

(٤٦) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٢٧١هـ/١٩٥٢م)، ص: ٣٥٤/٣ (٥٩٩).

(٤٧) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني، مكتبة المنار، الزرقاء (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص: ٧٤ (١٠٠).

(٤٨) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، البغدادي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص: ٣٣٠/٢.

(٤٩) في نهاية المبحث الأول من هذه الأطروحة.

المشكلة الثانية: غرابة لفظ خالد بن مخلد.

المشكلة الثالثة: شريك شيخ خالد بن مخلد ممن تُكلم فيه.

دراسة المشكلة الأولى: الطعن في خالد بن مخلد.

تتمثل هذه المشكلة في أن بعض أئمة الجرح والتعديل تكلم في خالد بن مخلد بقولين:

أحدهما: روايته لبعض الأحاديث المنكرة: وقد تتبعها وجمعها ابن عدي في كامله[٥٠]، ولم يكن حديث أبي هريرة (ﷺ) السالف من هذه الأحاديث. فضلاً عن أن ابن عدي التمس العذر في روايتها لخالد بن مخلد؛ فأرجع ذلك إلى أنه: إمّا قد يكون قد توهم في روايتها، أو حمل على حفظه فيما روى عنه من الكوفيين؛ لأنه كان من المكثرين في محدثي أهل الكوفة؛ خاصة أنه اعتبر حديثه إذا روى عنه من الكوفيين: محمد بن عثمان بن كرامة. وحديث أبي هريرة هذا قد رواه عن خالد بن مخلد من أهل الكوفي: محمد بن عثمان بن كرامة الكوفي. فيكون هذا الحديث من الأحاديث المعتبرة لدى ابن عدي، ولا نكارة فيها.

قال ابن عدي: ''خالد بن مخلد القطواني له عن مالك وسليمان بن بلال وغيرهما، وله شيوخ كثيرة، ونسخ، وعنده نسخة عن مغيرة بن عَبد الرحمن، عَن أبي الزناد عن الأعرج، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ نحو من مِئَة حديث. وله عن يوسف بن عَبد الرحمن المدني، عَن العَلَاء نسخة. وله عن عَبد العزيز بن الحصين نسخة. وَهو من المكثرين في محدثي أهل الكوفة.

وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك وعن غيره، لعله توهمًا منه أنه كما يرويه، أو حمل على حفظه؛ لأني قد اعتبرت حديثه ما روى الناس عنه من الكوفيين مُحَمد بن عثمان بن كرامة، ومن الغرباء أحمد بن سَعِيد الدارمي، وعندي من حديثهما عن خالد صدر صالح، ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته، فلعله توهمًا منه، أو حملاً على الحفظ، وَهو عندي إن شاء الله لا بأس به''[٥١].

والإمام البخاري في صحيحه لم يرو عن خالد بن مخلد أيًّا من هذه الأحاديث التي ذكرها ابن عدي، وعندما أخرج هذه الرواية إنما أخرجها لأنها من طريق محمد بن كرامة الذي اعتبر ابن عدي رواية خالد بن مخلد إذا كانت من طريقه، وأثنى عليها كما سلف.

وقد حدَّث عن خالد كبارُ أهل العلم منهم البخاري[٥٢]، ومسلم[٥٣]، وأحمد[٥٤]، وابن أبي شيبة[٥٥]،

---

[٥٠] الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٦٢/٣ – ٤٦٥ (٥٩٥).

[٥١] الكامل في الضعفاء: ٤٦٦/٣ (٥٩٥).

[٥٢] يراجع: صحيح البخاري، ص: ٢٢/١، ٥١، ٥٣، ١٤٣...أحاديث رقم(٦٢، ١٩٩، ٢١٥، ٧٠٨...) في أكثر من ٣٠ حديثًا في صحيحه فقط. أما بقية كتب الإمام البخاري فكثير جدًّا.

[٥٣] يراجع: صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (١٣٧٤هـ/١٩٥٥م)، ص: ٢١١/١، ٢١٦، ٥٨٨... أحاديث رقم (٢٣٥، ٢٤٦، ٨٥٨...) في أكثر من ٢٠ حديثًا.

والترمذي[٥٦]، والنسائي[٥٧]، وابن ماجه[٥٨]، والدارمي[٥٩]، وغيرهم كثير.

فخالد كان من المكثرين، وعدوه من الحفاظ[٦٠]، ومن الطبعي أن يقع من المكثر بعض ما يتفرد به، وعلماء الحديث لم يشترطوا العصمة من الخطأ حتى يكون الراوي ثقة، كما أنه كان من كبار شيوخ البخاري، فإذا كان له بعض ما أُنكر عليه فلا بد أن البخاري استبعدها من صحيحه.

كما أن رواية خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال قد أثنى عليها أهل الصناعة، قال ابن رجب الحنبلي: ''ذكر الغلابي في تاريخه. قال: القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط يريد سليمان بن بلال. ومعنى هذا أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم''[٦١].

والثاني: رميه بالتشيع: ولابد أن نفرق بين التشيع قديمًا في التابعين وتابعيهم، والتشيع حديثًا في وقتنا المعاصر.

وبالرغم من أن هناك الكثير من الرواة قد وُصِفُوا بالتشيع إلا أنَّه لم ينقل عن أحدٍ من أئمة الجرح والتعديل مفهوم بعينه للتشيع، يحد الأوصاف التي بمقتضاها يوصف الراوي بذلك إلاَّ في القرنين الثامن والتاسع الهجريين على يد الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر.

---

[٥٤] مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، ص: ٤٦٩/٢ (١٣٧٧).

[٥٥] يراجع: المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥هـ)، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، تقديم: ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م)، ص: ١٠٨/٢، ١١٣، ١٢٧... أحاديث رقم (٥٣٣، ٥٥٥، ٦٣٥،...) في أكثر من ٨٠ حديثًا في المصنف. وراجع: الأدب، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، ص: ١٤٠، ٢٧٥ أحاديث رقم (٢٦، ٢٥٥). وكذلك مسند ابن أبي شيبة في أكثر من ٢٠ حديثًا.

[٥٦] يراجع: سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، ص: ٥٦٧/٤ (٢٣٣٢)، ١٦٨/٥، ٢٥٥، ٢٥٦ أحاديث رقم (٢٨٩٩، ٣٠٥٣، ٣٧٦٩).

[٥٧] يراجع: السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الرسالة، بيروت، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ص: ٢٧٢/٣ (٢٩٦٦)، ٢١/٤، ١٥١،...أحاديث رقم (٣٦٣٠، ٣٩٧٩،...) في أكثر من ١٥حديثًا.

[٥٨] يراجع: سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بـ ابن ماجه (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، وفيصل عيسى البابي الحلبي، ص: ٥٨/١، ١١٥، ١٦٧... أحاديث رقم (١٦٥، ٣١٩، ٤٩٩...) في أكثر من ٢٠حديثًا.

[٥٩] يراجع: مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن عبد الصمد الدارمي، التميمي (٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤١٢هـ/٢٠٠٠م)، ص: ٥٣٨/١، ٦٥٤، ٦٥٦...أحاديث رقم (٧١١، ٩٤٨، ٩٦١،...) في أكثر من ٥٠ حديثًا.

[٦٠] تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، ص: ٢٩٨/١ (٤١١).

[٦١] شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، الدمشقي، الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، (١٤٠٧هـ /١٩٨٧م)، ص: ٧٧٥/٢-٧٧٦.

قال الإمام الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب: ''شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: كان غاليًا في التشيع. وقال السعدي الجوزجاني: زائغ مجاهر[٦٢].

فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق.

فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة...

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًّا (ﷺ)، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثر. ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً؛ بل قد يعتقد عليًّا أفضل منهما''[٦٣].

فبين الإمام الذهبي أنَّه لا منافاة بين حكمهم بتوثيق راوٍ وبين وصفهم له بالغلو في التشيع، وفرق هنا بين الغلو في التشيع قديمًا في زمن السلف؛ الذي كان مقتصرًا على من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية، حتى من حارب عليًّا وتعرض لسبابهم؛ بل ينسحب كذلك ليشمل كل من فضل عليًّا على أبي بكر وعمر. وبين الغلو في التشيع في زمن الإمام الذهبي الذي كان يعني تكفير الصحابة والتبرؤ منهم، أو ما يسمى بالرفض.

---

[٦٢] علق الحافظ ابن حجر على قول إبراهيم بن يعقوب السعدي الجُوْزَجَاني هذا: ''وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين''. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ، ٩٣/١ (١٦٦).

والجوزجاني كان معروفًا بشدته في التجريح، وأنه كان يرمي الرواة بأوصاف شديدة. قال السجزي: ''وسألته يعني الحاكم عن الجوزجاني، فقال: ثقة مأمون، إلا أنه طويل اللسان، وكان يستخف بمسلم بن الحجاج فغمزه مسلم بلا حجة''. سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع (٤٠٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ، ص: ٨٢.

وفسر مُغلطاي لنا شدته على كل من كان يتشيع لعلي عندما نقل لنا قولي ابن عدي والدراقطني؛ حيث قال مغلطاي: ''قال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي (ﷺ). وقال السلمي عن الدارقطني: كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب (ﷺ). اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة ليذبحها، فلم يجد من يذبحها فقال: سبحان الله! فروجة لا يوجد من يذبحها؟! وقد ذبح علي في ضحوة نيفا وعشرين ألفا''. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مُغْلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي (٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ص: ٣٢٥/١ (٣١٩).

[٦٣] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ٥/١-٦ (٢).

والأمر لم يختلف عند الحافظ ابن حجر؛ حيث قال في ترجمته لأبان بن تغلب: ''التشيع في عرف المتقدمين هو: اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليًّا كان مصيبًا في حروبه، وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله (ﷺ)، وإذا كان معتقد ذلك ورعًا دينًا صادقًا مجتهدًا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة. وقال ابن عجلان: "ثنا أبان بن تغلب رجل من أهل العراق من النساك "ثقة". ولما خرج الحاكم حديث أبان في "مستدركه" قال: "كان قاص الشيعة وهو "ثقة"''[٦٤].

إذاً، فالغلو في التشيع مادام لم يصل لدرجة الرفض، وعدم الدعوة إليه، فإنه لا يمنع من توثيق الراوي، وقبول حديثه، وكتابته. وهذا ما جعل أئمة الجرح والتعديل يوثقون رواية أبان، وقبولها رغم كونه مغاليًا في التشيع، وهذا ما نجده في خالد بن مخلد.

وأكد الحافظ ابن حجر على هذا المعنى، عندما ذهب إلى أن مجرد محبة علي (رضي الله عنه) هو تشيع معتدل، وأما تقديمه على أبي بكر وعمر فهو الغلو في التشيع، فإذا انضاف إلى ذلك السب والبغض فإن ذلك يعنى أن يكون صاحبه رافضيًّا، واعتقاد الرجعة غلو في الرفض.

قال الحافظ ابن حجر: ''والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا، فأشد في الغلو''[٦٥].

وقال ابن حجر أيضًا: ''أما التشيع فإذا ثبت الأخذ والأداء لا يضره لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه''[٦٦].

فالصحيح عند أئمة الجرح والتعديل أن التشيع وحده لا يرد رواية الراوي، والجرح الذي لم يفسر لا يقبل؛ فليس بمجرد التشيع يذم صاحبه؛ اللَّهم إلا إذا اقترن ذلك بالطعن في أحد الصحابة.

دراسة المشكلة الثانية: غرابة لفظ خالد بن مخلد.

بداية لابد أن نقرر أن هناك فرقًا بين: الحديث الغريب، وغريب الحديث؛ فهذان المصطلحان إذا اجتمعا فإن الأول منهما يخص الإسناد، والثاني يخص المتن، وإلا فإن أحد أنواع الحديث الغريب هو: الغريب متنًا.

---

[٦٤] تهذيب التهذيب: ص: ٩٤/١.

[٦٥] فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ص: ٤٥٩/١.

[٦٦] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص: ٤٠٠/١.

وقد عرف ابن كثير الحديث الغريب بأنه: ''ما تفرد به واحد، وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفًا، ولكل حكمه''[٦٧].

وذكر ابن الصلاح أن الغرابة قد تكون في المتن كذلك: ''الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده''[٦٨].

وعرفه أبو العباس الإشبيلي بقوله: ''الغريب هو: ما انفرد بروايته شخص واحد، أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده''[٦٩].

وأكد ابن دقيق العيد على الغرابة بهذا المعنى، فقال: الغريب: وهو تارة ترجع غرابته إلى اللفظ، وتارة ترجع إلى الإسناد''[٧٠].

والذي يعنينا هنا هو غرابة المتن التي ذكرها الإمام الذهبي في تعليقه على هذه الرواية، وهو فن خاص بالمتن دون السند، يدخل في إعمال الفهم للمعاني المبهمة من ألفاظ الأحاديث.

قال ابن الصلاح: ''غريب الحديث: هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها''[٧١].

والإمام الذهبي نفسه بين أن الغرابة قد تكون في اللفظ؛ فقال: ''الغريب: ضد المشهور. فتارة ترجع غرابته إلى المتن، وتارة إلى السند، والغريب صادق على ما صح، وعلى ما لم يصح. والتفرد يكون لما انفرد به الراوي إسنادًا أو متنًا، ويكون لما تفرد به عن شيخ معين''[٧٢].

وحقيقة، فغرابة اللفظ التي ذهب إليها الإمام الذهبي في رواية أبي هريرة من طريق خالد بن مخلد لم يتبين لي وجهها بدقة، فالإمام البخاري وغيره قد صح عندهم الحديث، ويلزم من ذلك صحة المتن.

ولا أحسب أن مصدر الغرابة هو الغموض في المسائل العقائدية التي اشتمل عليها الحديث؛ كمسالة الولاية، أو نسبة التردد لله؛ فمثل هذه الأمور لا تخفى على عالم في قدر الإمام الذهبي.

وكما هو معلوم، فإن الغرابة بصفة عامة؛ سواء في فهم المعاني، أو معرفة الألفاظ شيء نسبي، تتفاوت فيه

---

[٦٧] اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ص: ١٦٧.

[٦٨] معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ، ص: ٣٧٤.

[٦٩] الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٩٩هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني، دار المآثر، المدينة المنورة، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ص: ٩٩.

[٧٠] الاقتراح في بيان الاصطلاح، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: ١٧.

[٧١] معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص: ٣٧٥.

[٧٢] الموقظة في علم مصطلح الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢هـ، ص: ٤٣.

العقول والأفهام، فمن المقبول أن أستغرب معنى ما في حديث ما، لم يتضح لي وجهه، بينما غيري وضح له المعنى المبهم عندي.

وهذا كثير في معاني الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، ولا غضاضة في ذلك. وما قال أحد برد حديث إذا استشكل لفظه ومعناه، وإلا لو فتح هذا الباب لردت أحاديث كثيرة ثابتة.

فغريب الحديث متعلق بفهم متن الحديث الصحيح؛ حيث يجتهد المحدثون وأهل اللغة في النظر فيه، والبحث في مكنوناته، والتفقه في معانيه؛ كلٌّ حسب علمه، وفهمه، وفقهه.

ولما سئل الإمام أحمد عن غريب بحديث عبد القيس عن القطيعاء[٧٣]، قال: ''سلوا بعض أصحاب الغريب، فإني أكره حتى أن أتكلم في قول رسول الله (ﷺ) بالظن فأخطئ''[٧٤].

دراسة المشكلة الثالثة: شريك شيخُ شيخِ خالد بن مخلد ممن تُكلم فيه.

هو أبو عبد الله شَرِيك بن عبد الله بن أبي نَمِر القُرَشِيُّ المدَنِيُّ، تعددت أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه كما يلي:

قال الإمام أحمد: صالح الحديث[٧٥]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٧٦]، وقال العجلي: تابعي ثقة[٧٧]، وسئل يحيى بن معين عنه فقل: صالح الحديث[٧٨]، وقال مرة: ليس به بأس[٧٩]، وفي موضع ثالث

---

[٧٣] يقصد الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه، ٤٨/١ (١٨) قال: حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا ابن علية، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: حدثنا من لقي الوفد الذين قدموا على رسول الله (ﷺ) من عبد القيس، قال سعيد: وذكر قتادة أبا نضرة، عن أبي سعيد الخدري، في حديثه هذا: أَنَّ أُنَاسًا مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنَّا حَيٌّ مِنْ رَبِيعَةَ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارُ مُضَرَ، وَلَا نَقْدِرُ عَلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُرُمِ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَأْمُرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ إِذَا نَحْنُ أَخَذْنَا بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): "آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: اعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَآتُوا الزَّكَاةَ، وَصُومُوا رَمَضَانَ، وَأَعْطُوا الْخُمُسَ مِنَ الْغَنَائِمِ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْمُزَفَّتِ، وَالنَّقِيرِ" قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، مَا عِلْمُكَ بِالنَّقِيرِ؟ قَالَ: "بَلَى، جِذْعٌ تَنْقُرُونَهُ، فَتَقْذِفُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطَيْعَاءِ – قَالَ سَعِيدٌ: أَوْ قَالَ: مِنَ التَّمْرِ – ثُمَّ تَصُبُّونَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ حَتَّى إِذَا سَكَنَ غَلَيَانُهُ شَرِبْتُمُوهُ، حَتَّى إِنَّ أَحَدَكُمْ، أَوْ إِنَّ أَحَدَهُمْ لَيَضْرِبُ ابْنَ عَمِّهِ بِالسَّيْفِ "قَالَ: وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ كَذَلِكَ قَالَ، وَكُنْتُ أَخْبَؤُهَا حَيَاءً مِنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، فَقُلْتُ: فَفِيمَ نَشْرَبُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ الَّتِي يُلَاثُ عَلَى أَفْوَاهِهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَرْضَنَا كَثِيرَةُ الْجِرْذَانِ، وَلَا تَبْقَى بِهَا أَسْقِيَةُ الْأَدَمِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ (ﷺ): «وَإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْذَانُ، وَإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْذَانُ، وَإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْذَانُ» قَالَ: وَقَالَ نَبِيُّ اللهِ (ﷺ) لِأَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ: "إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ: الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ".

[٧٤] من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروذي، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٩هـ، ص: ١٧٤.

[٧٥] المصدر السابق، ص: ١٦٥ (٤٢).

[٧٦] الطبقات الكبرى، ص: ٤٨٨/٧ (١٩٨٢)

[٧٧] معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص: ٤٥٣ (٧٢٦).

[٧٨] التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص: ٢٩٧/٢ (٣٠٠٧).

قال: ليس بالقوي[٨٠]. وقال الكعبي: ليس بالقوي[٨١]. وقال ابن حبان: ربما يهم في الشيء بعد الشيء[٨٢]. وقال ابن عدي: رجل مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنه لا بأس بروايته، إلا أن يروي عنه ضعيف[٨٣].

وقال النسائي: ليس به بأس[٨٤]. وقال أبو داود: ثقة[٨٥]. وقال ابن الجارود: ليس به بأس، وليس بالقوى، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال الساجي: كان يرى القدر[٨٦]. وقال الذهبي: صدوق، من صغار التابعين... وفي حديث الإسراء من طريقه ألفاظ، لم يتابع عليها[٨٧]. وقال الدارقطني: ليس به بأس[٨٨]. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٨٩].

ومعلوم أن الذي روى عن شريك هنا هو: سليمان بن بلال، وقد وثقة أكثر أئمة الجرح والتعديل[٩٠].

وخلاصة القول، كما قال الحافظ ابن حجر أنه: صدوق يخطئ، نتيجة لسوء حفظه؛ فحديثه حسن، ويستشهد به في المتابعات. والحديث موضوع الدراسة له طرق أخرى – كما سيتضح الآن – يقوي بعضها بعضًا؛ لترتفع درجة الحديث من الحسن إلى الصحيح لغيره.

وحاول الإمام الشوكاني غلق باب الكلام في أي حديث أخرج له البخاري، ومنه هذا الحديث موضوع الدراسة، فقال: ''ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده، فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث

---

[٧٩] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣٦٣/٤ (١٥٩٢).

[٨٠] الكامل في الضعفاء، ص: ٩/٥ (٨٨٧).

[٨١] قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (٣١٩هـ)، تحقيق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص: ٢٤٧/٢ (٤٦٨).

[٨٢] مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي الدارمي البُستي (٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص: ١٣١ (٥٨٦).

[٨٣] الكامل في الضعفاء، ص: ٩/٥ (٨٨٧).

[٨٤] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ص: ٤٧٥/١٢ (٢٧٣٧).

[٨٥] سير أعلام النبلاء، ص: ١٥٩/٦ (٧٣).

[٨٦] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ص: ٢٥٣/٦ (٢٣٨٣).

[٨٧] من تكلم فيه وهو موثق، ص: ٩٩ (١٥٨).

[٨٨] السابق نفسه.

[٨٩] تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص: ٢٦٦ (٢٧٨٨).

[٩٠] يراجع الطبقات الكبرى، ص: ٥٩٨/٧ (٢٢٥٦)، والتاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين، رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، ص: ١٦٥/٣ (٧١٩). سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري (٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ، ص: ١٠١ (١٠٧).

الصحيحين، أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه المتلقي بالقبول المجمع على ثبوته. وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك.

وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام على شيء مما فيهما، وردوه أبلغ رد، وبينوا صحته أكمل بيان. فالكلام على إسناده بعد هذا، لا يأتي بفائدة يعتد بها. فكل رواته قد جازوا القنطرة، وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين موهن"[٩١].

المطلب الثاني: رواية عائشة (رضي الله عنها)

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ):"قَالَ اللهُ (ﷻ): مَنْ أَذَلَّ لِي وَلِيًّا، فَقَدْ اسْتَحَلَّ مُحَارَبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ، وَمَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، إِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَإِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ وَفَاتِهِ، لِأَنَّهُ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ"[٩٢].

إشكالية هذه الرواية:

وردت هذه الرواية من طريقين؛ **الأول**: طريق عبد الواحد بن ميمون، وهذا الطريق لا يصح؛ لكون صاحب الطريق نفسه تكلم فيه غير واحد من علماء الجرح والتعديل المعتبرين، ولم أجد أحدًا وثقه.

قال البخاريّ: عبد الواحد بن ميمون أبو حمزة المديني سمع عروة، روى عنه طلحة بن يحيى والعقدي: منكر الحديث[٩٣]. وقال الدارقطني وغيره: ضعيف، متروك صاحب مناكير[٩٤]. وقال الحاكم: ليس بالقوي. وقال النسائي: ليس بثقة[٩٥].

---

[٩١] قطر الولي على حديث الولي "ولاية الله والطريق إليها"، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ص: ٢١٨.

[٩٢] ورد هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها من طريقين:

الطريق الأولى: طريق عبد الواحد بن ميمون مولى عروة بن الزبير، عن عروة، به.

فقد أخرجه أحمد في مسنده (مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما، ٢٦١٩٣). قال: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَأَبُو الْمُنْذِرِ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، مَوْلَى عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ، به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الأولياء"، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٣هـ، ص: ٢٣ (٤٥)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، نا أَبُو خَيْثَمَةَ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، به. وزاد: "فإذا أحببتُه كنتُ عينَه التي يُبصر بها، وفؤادَه الذي يعقل به، ولسانَه الذي يتكلَّم به".

وأخرجه البزار في مسنده المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٨٨م، ص: ١٣٧/١٨ (٩٩)، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قالَ: حَدَّثَنا أبو عامر، عن عبد الواحد، به. وفيه الزيادة المذكورة آنفاً. قال البزار: تفرَّد به عبد الواحد.

الطريق الثانية: أبو حَرْزَةَ يعقوب بن مجاهد، عن عروة، به.

فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة :١٣٩/٩ (٩٣٥٢) قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ كَامِلٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو حَرْزَةَ يَعْقُوبُ بْنُ مُجَاهِدٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، به. وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي حَرْزة إلا إبراهيم بن سويد، ولا رواه عن عروة إلا أبو حرزة وعبد الواحد بن ميمون.

أما **الطريق الآخر**؛ فطريق أبي حَزرة يعقوب بن مجاهد، ورجال هذا الإسناد كلهم ثقات، لولا جهالة هارون بن كامل شيخ الطبراني الذي أخرج الحديث في معجمه.

هو: أبو موسى هارون بن كامل بن يزيد العصّار الفهري القرشي المصري[٩٦]، شيخ للطحاوي والعقيلي والطبراني، حدث عن عبد الله بن صالح كاتب الليث، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين، ترجم له الإمام الذهبي، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً[٩٧]. وذكره ابن ناصر الدين الدمشقي وابناه: أحمد وموسى، ولم يذكر شيئًا حاله[٩٨].

وذكره بدر الدين العيني، فقال:''هارون بن كامل بن يزيد: أحد مشايخ أبي جعفر الطحاوي الذين روى عنهم وكتب وحدث. ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، وقال: كان يكنى أبا موسى، نسبتهم في موالى بنى فهر، ثم الأسود بن عقبة بن نافع الفهري، توفى يوم السبت ليومين خليا من ذي القعدة سنة ثلاثة وثمانين ومائتين. يروي عن أبي صالح كاتب الليث، وسعيد بن الحكم المصري، وغيرهما''[٩٩].

وعلق ابن رجب الحنبلي على هذا الإسناد بقوله: ''هذا إسناده جيد، ورجاله كلهم ثقات مخرج لهم في "الصحيح" سوى شيخ الطبراني، فإنه لا يحضرني الآن معرفة حاله، ولعل الراوي قال: حدثنا أبو حمزة، يعني عبد الواحد بن ميمون، فخيل للسامع أنه قال: أبو حرزة، ثم سماه''[١٠٠]. ورواية التحريف هذه لا دليل

ولأئمة الجرح والتعديل كلام في رواية المجهول، ما بين القبول والرفض. والمجهول عندهم ثلاثة أقسام:

- ✓ **مجهول العين**: حده الخطيب البغدادي بقوله: ''هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد''[١٠١].

---

[٩٣] التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ص: ٥٨/٦ (١٧٠٣).

[٩٤] موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين، عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١م، ص: ٤٢٥/٢ (٢٢٥٥).

[٩٥] تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ص: ٢٧٦/٣٧ (٤٣٤٩).

[٩٦] تاريخ ابن يونس المصري، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ص: ٤٩٦/١ (١٣٥١).

[٩٧] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ص: ٣١٨/٢١ (٥٦٠)

[٩٨] توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ص: ٢٨٢/٦-٢٨٣.

[٩٩] مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص: ١٧٠/٣ (٢٥٣٧).

[١٠٠] جامع العلوم والحكم، ص: ٣٣١/٢.

واتفق معه الحافظ ابن حجر في التعريف ذاته؛ فقال: ''إن سمي الراوي، وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين؛ كالمبهم''(١٠٢).

ورواية مجهول العَيْن مردودةٌ في الأصحِّ عند الجمهور، ونقل السخاوي هذا القول: ''وقد رده أي: مجهول العين الأكثر من العلماء مطلقًا. وعبارة الخطيب: أقل ما يرتفع به الجهالة: أي: العينية عن الراوي، أن يروي عنه اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم. بل ظاهر كلام ابن كثير الاتفاق عليه؛ حيث قال: المبهم الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه، لا يقبل روايته أحد علمناه. نعم، قال: إنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لأهلها بالخيرية فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن...قال ابن المواق: "لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد''(١٠٣).

✓ **مجهول الحال**: ويعرف عند ابن الصلاح بمجهول العدالة؛ حيث قال: ''المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، وروايته غير مقبولة عند الجماهير''(١٠٤).

وقد نقل الإمام النووي قول التهانوي في مجهول الحال؛ حيث قال: ''مجهول الحال من العدالة والفسق – وهو المستور في الاصطلاح – غير مقبول عند الجمهور''(١٠٥).

وحد الحافظ ابن حجر مجهول الحال بعدد الرواة الذين يرون عنه؛ فقال: ''إن روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثق؛ فهو مجهول الحال، وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور''(١٠٦). ونلحظ أن الحافظ ابن حجر لم يفرق بين مجهول الحال والمستور، فجعلهما واحدًا.

وقد يميل البعض إلى التوقف في الحكم على رواية مجهول الحال؛ لحين بذل الجهد في تتبع رواياته، وتتبع تلاميذه وشيوخه، وأحوالهم، لعلنا نلحظ ما يفيدنا في استبانة حاله

وهذا ما ذهب إليه إمام الحرمين أبو المعالي الجويني؛ حينما قال: ''والذي أوثره في هذه المسألة ألا نطلق رد رواية المستور ولا قبولها؛ بل يقال رواية العدل مقبولة، ورواية الفاسق مردودة، ورواية المستور موقوفة إلى استبانة حالته''(١٠٧).

---

(١٠١) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص: ٨٩.

(١٠٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص: ١٠٢.

(١٠٣) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ص: ٢/٤٧.

(١٠٤) معرفة أنواع علوم الحديث، ص: ١١١.

(١٠٥) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (ﷺ)،أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٧٦هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م)، ص: ١/٢٩٣.

(١٠٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: ١٠٢.

ورغم ذلك، فإن مذهب الجمهور في مجهول الحال هو رد روايته، وعدم قبولها، ونقل الآمدي هذا القول حينما قال: ''مذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأكثر أهل العلم أن مجهول الحال غير مقبول الرواية؛ بل لا بد من خبرة باطنة بحاله، ومعرفة سيرته، وكشف سريرته، أو تزكية من عرفت عدالته، وتعديله له''[١٠٨]، وقال ابن كثير: ''مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا لا تُقبَل روايتُه عند الجماهير''[١٠٩].

✓ **المستور**: عرفه ابن الصلاح بقوله هو: ''المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر''[١١٠]. والمراد بالباطن: أقوال التعديل فيه من أئمة الجرح والتعديل، ولا يقصد به باطن الراوي؛ فإن ذلك لا يعلمه إلا الله (ﷻ).

فالعلماء مختلفون في جعل المستور قسمًا مستقلاً أو جعله مرادفًا لمجهول الحال؛ فابن الصلاح[١١١] والنووي[١١٢] وابن كثير[١١٣] وغيرهم جعلوا المجهول ثلاثة أقسام، وأما الحافظ ابن حجر فقد جعل المستور قسمين[١١٤].

وزاد السخاوي على تعريف الحافظ ابن حجر في المستور أنه: يندرج تحته من قيل فيه جرح وتعديل، ولم يترجح أحدهما[١١٥].

ورواية المستور يجوز الاحتجاج بها عند الإمام النووي؛ حيث قال: ''والأصح جواز الاحتجاج برواية المستور''[١١٦].

وأكد على ذلك في موضوع آخر؛ فقال: ''وأما المستور وهو الذي ظاهره العدالة ولم تختبر عدالته باطنا ففيه وجهان؛ أصحهما: جواز فتواه؛ لأن العدالة الباطنة يعسر معرفتها على غير القضاة''[١١٧].

---

[١٠٧] البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، ص: ٢٣٥/١.

[١٠٨] الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، ص: ٧٨/٢.

[١٠٩] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ص: ٩٧.

[١١٠] معرفة أنواع علوم الحديث، ص: ١١١.

[١١١] السابق نفسه.

[١١٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ص: ٢٨/١.

[١١٣] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، ص: ٩٧.

[١١٤] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: ١٠٢.

[١١٥] فتح المغيث بشرح الفية الحديث، ص: ٨٨/١.

[١١٦] المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر، ص: ٤١/٩، ٢٧٧/٦.

[١١٧] آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار الفكر، دمشق، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص: ٢٠.

وعند إمام الحرمين أن المستور من لم يظهر فيه نقيض العدالة، ولم يتفق البحث الباطن عن عدالته[١١٨].

وذهب الخطيب البغدادي إلى زوال الجهالة برواية اثنين من الرواة المشهورين فصاعدًا عن الراوي المجهول؛ حيث قال: ''المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه, ولا عرفه العلماء به, ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد...وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم...إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه''[١١٩].

وهارون بن كامل قد روى له أكثر من اثنين من المشهورين، ويكفي أن منهما؛ الإمام الطحاوي[١٢٠]، والإمام الطبراني، وقد روى عنه الأخير في "المعجم الأوسط" أربعة عشر حديثًا، شيوخُه فيها: عبد الله بن صالح، وسعيد بن عفير، وسعيد بن أبي مريم، ويحيى بن بكير، وعَمرو بن خالد الحراني، وعبد الغفار بن داود، أبو صالح الحراني. وكلهم من الثقات[١٢١].

فأحسب أن الجهالة وفق ما ذهب إليه الخطيب البغدادي ترتفع عن هارون بن كامل، ويحتج به خاصة أن لهذا الحديث شاهد من حديث أبي هريرة (ﷺ) من طريق خالد بن مخلد السالف.

المطلب الثالث: رواية أنس بن مالك (ﷺ)

عَنْ أَنَسٍ (ﷺ)، عَنْ مُحَمَّدٍ (ﷺ)، عَنْ جِبْرِيلَ (عليه السلام)، عَنِ اللَّهِ (ﷻ) قَالَ: "يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، وَمَا رَدَدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ مَا رَدَدْتُ فِي قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلا بُدَّ لَهُ مِنْهُ"[١٢٢].

---

[١١٨] البرهان في أصول الفقه، ص: ٢٣٤/١.

[١١٩] الكفاية في علم الرواية، ص: ٨٩-٩٠.

[١٢٠] شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ص: ٩٥/٢، ٣٨٢. (٦٣٣، ٩١٩)، ص: ٥٢/٣، ١٣٨، ١٦٣(١٠٢٢، ١١٠٥، ١١٣٣)، ص: ٦٦/٤، ٣٣٦، ٣٤٨(١٤٣٤، ١٦٤٨، ١٦٥٩) وفي غيرها.

[١٢١] يراجع: المعجم الأوسط، ص: ١٣٧/٩ (٩٣٤٧: ٩٣٦٠).

[١٢٢] ورد هذا الحديث عن أنس بن مالك من عدة طرق:

الطريق الأولى: هشام بن عمارة، عن صدقة بن عبد الله، عن هشام الكناني، عن أنس، به.

فقد أخرجه القضاعي في مسنده، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م : ٣٢٧/٢ (١٤٥٦). قال: أَخْبَرَنَا الْمُحْسِنُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْكِرَامِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّازِيُّ، ثنا سَلامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّمْلِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عُمَارَةَ، به.

الطريق الثانية: الحسن بن يحيى الخشني، عن صدقة بن عبد الله، عن هشام الكناني، عن أنس، به.

أخرجه الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص: ٢٨٠/٢(٢٤٤٦). قال: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ , قِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حِبَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْخَسَنِيُّ، به. مطولاً.

إشكالية هذه الرواية:

ورد هذا الحديث عن أنس ﷺ من ثلاث طرق:

أما الطريق الأولى: فطريق هشام بن عمارة. كما هو مبين في الهامش. وفيه ثلاث علل:

العلة الأولى: جهالة هشام بن عمارة نفسه؛ فقد بحثت عنه كثيرًا في كتب الرجال فما وجدته.

العلة الثانية: ضعف صدقة بن عبد الله؛ قال عنه الإمام مسلم: منكر الحديث، وضعفه الإمام أحمد وابن معين والبخاري والنسائي والدارقطني، وقال الحاكم: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: كان قدريا لينًا، وقال ابن نمير: ضعيف، وقال أبو حاتم: محله الصدق، أنكر عليه القدر فقط، وقال ابن عدي: أكثر أحاديثه مما لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب(١٢٣).

العلة الثالثة: جهالة هشام الكناني، وعنه قال ابن رجب: ''هشام لا يعرف، وسئل ابن معين عن هشام هذا من هو؟ قال: لا أحد يعني لا يعتبر به''(١٢٤). وقال الشيخ الألباني: ''هشام الكناني، لم أجد له ترجمة''(١٢٥).

وأما الطريق الثانية، فطريق الحسن بن يحيى الخشني. كما ورد في الهامش. وفيه أيضًا ثلاث علل:

العلة الأولى: ضعف الحسن بن يحيى الخشني؛ قال فيه ابن معين: ضعيف ليس بشيء. وقال الإمام أحمد: ليس به بأس. وقال الدارقطني: متروك. وقال أبو حاتم: صدوق سيء الحفظ. وقال ابن عدي: تحتمل روايته. وقال الحاكم: ربما حدث عن مشايخه بما لا يتابع عليه، وربما يخطئ. وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط(١٢٦).

العلة الثانية: ضعف صدقة بن عبد الله. كما سبق وأوضحنا.

وأخرجه القشيري في الرسالة القشيرية، تحقيق: عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة، ص: ٤٨٤/٢. قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبِيدٍ الصَّفَّارُ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، به.

الطريق الثالثة: عبد الملك بن يحيى الحسني، عن صدقة بن عبد الله، عن هشام الكناني، عن أنس، به.

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، ص: ٣١٨/٨. قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ثنا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ، ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَجُرِّيِ ثنا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ جَعْفَرٍ, ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْبَرَاثِيُّ، قَالَا: ثنا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى , ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ يَحْيَى الْحُسْنِي، به.

(١٢٣) ترجمته في: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، وأحمد عبد الرزاق عيد، ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ص: ١٧٥/٢ (١٢٠٨). وسير أعلام النبلاء، ص: ٣١٤/٧ (١٠٤). وتاريخ دمشق، ص: ١٦/٢٤ (٢٨٥٨). والتاريخ الكبير، ص: ٢٩٦/٤ (٢٨٨٦). والكامل في الضعفاء، ص: ١١٥/٥ (٩٢٤). وتهذيب الكمال، ص: ٤٦/٣٥.

(١٢٤) جامع العلوم والحكم/ ٣٣٣/٢.

(١٢٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ص: ٢٥٧/٤.

(١٢٦) ترجمته في: الكامل في الضعفاء، ص: ١٦٨/٣ (٤٥٦)، وتهذيب الكمال، ص: ٣٣٩/٦ (١٢٨٣)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، ص: ٢٦٣/١ (٥٤٦)، وموسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، ص:٢١٠/١ (٩٨٨)، وتاريخ دمشق، ص: ٣/١٤ (١٤٧٩)، ولسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص: ٢٨٢/٩.

العلة الثالثة: جهالة هشام الكناني. كما سبق وأوضحنا.

قال الألباني: ''قلت: وإسناده ضعيف، مسلسل بالعلل: الأولى: هشام الكناني لم أعرفه. الثانية: صدقة بن عبد الله، وهو أبو معاوية السمين، ضعيف. الثالثة: الحسن بن يحيى وهو الخشني، وهو صدوق كثير الغلط كما في التقريب''[١٢٧].

فهذه الرواية بمجموع طرقها ضعيفة لا ترقى لدرجة الصحة؛ لمدار الرواية حول صدقة بن عبد الله وهشام الكناني وكلاهما ضعيفان.

المطلب الرابع: رواية ميمونة (رضي الله عنها)

عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (ﷺ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: " قَالَ اللَّهُ (ﷻ):''مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدِ اسْتَحَقَّ مُحَارَبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدٌ بِمِثْلِ أَدَاءِ فَرَائِضِي، وَإِنَّهُ لَيَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ رِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَلِسَانَهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَقَلْبَهُ الَّذِي يَعْقِلُ بِهِ، إِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ وَإِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي عَنْ مَوْتِهِ، وَذَاكَ أَنَّهُ يَكْرَهُهُ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ''[١٢٨].

إشكالية هذه الرواية:

مدار هذه الرواية على يوسف بن خالد السمتي، وهو مطعون فيه من غير واحد من علماء الجرح والتعديل.

فقد ضعفه ابن سعد وابن معين، وزاد الأخير: أنه كذاب، وخبيث عدو لله ﷻ، ورجل سوء، ولا يحدث عنه أحد فيه خير. وقال مرة: زنديق لا يكتب عنه.

قال أبو حاتم الرازي: أنكرت قول يحيى بن معين فيه أنه زنديق؛ حتى حمل إليّ كتاب قد وضعه في تجهم، ينكر فيه الميزان، فعلمت أن يحيى بن معين كان لا يتكلم إلا عن بصيرة وفهم، وهو ذاهب الحديث.

قال البخاري: سكتوا عنه. وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون. وقال أبو داود: كذاب. وقال عمرو بن علي: يكذب. وقال الذهبي: ضعيف فيه لين[١٢٩].

---

[١٢٧] السلسلة الصحيحة، ص: ١٨٩/٤.

[١٢٨] أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص: ٥٢٠/١٢ (٧٠٨٧). وأخرجه الكلاباذي في بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص: ٤٤. وأخرجه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص: ١٤١٨ (٧٦٦). وأخرجه ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ص: ٣٥٦/٤ (٥٧٥). جميعهم رووه من طريق يوسف بن خالد السمتي، عن عمر بن إسحاق، عن عطاء بن يسار، عن ميمونة، به.

[١٢٩] ترجمته في: الطبقات الكبرى، ص: ٢١٤/٧ (٣٣٢٧)، وتهذيب الكمال، ص: ٤٢١/٣٢ (٧١٣٤)، والتاريخ الكبير، ص: ٣٨٨/٨ (٣٤٢٦)، وميزان الاعتدال، ص: ٦٤٨/١ (٢٤٨٨)، ولسان الميزان، ص: ٣٥٠/٣ (٢٩١٩)، وديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ص: ١١٧/١ (١٢٥٨).

المطلب الخامس: رواية ابن عباس (رضي الله عنه)

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): ''يَقُولُ اللهُ (عز وجل): مَنْ عَادَ لِي وَلِيًّا فَقَدْ نَاصَبَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي عَنْ مَوْتِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَرُبَّمَا سَأَلَنِي وَلِيِّي الْمُؤْمِنُ الْغِنَى فَأَصْرِفُهُ مِنَ الْغِنَى إِلَى الْفَقْرِ، وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى الْغِنَى لَكَانَ شَرًّا لَهُ، وَرُبَّمَا سَأَلَنِي وَلِيِّي الْمُؤْمِنُ الْفَقْرَ فَأَصْرِفُهُ إِلَى الْغِنَى، وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى الْفَقْرِ لَكَانَ شَرًّا لَهُ؛ إِنَّ اللهَ (عز وجل) قَالَ: وَعِزَّتِي، وَجَلَالِي، وَعُلُوِّي، وَبَهَائِي، وَجَمَالِي، وَارْتِفَاعِ مَكَانِي، لَا يُؤْثِرُ عَبْدٌ هَوَايَ عَلَى هَوَى نَفْسِهِ إِلَّا أَتْبَتُّ أَجَلَهُ عِنْدَ بَصَرِهِ، وَضَمِنَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ رِزْقَهُ، وَكُنْتُ لَهُ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَةِ كُلِّ تَاجِرٍ''[١٣٠]. قال الهيثمي: ''رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم''[١٣١].

وهذه الرواية مسلسلة بالمتروكين والمجهولين؛ كما سيتضح فيما يلي:

١) عبيد بين كثير التمار: قال عنه الدراقطني: كوفي متروك[١٣٢].

٢) مُحَمَّدُ بْنُ الْجُنَيْدِ، لم أقف على ترجمة له.

٣) عِيَاضُ بْنُ سَعِيدٍ الثُّمَالِيُّ، لم أقف على ترجمة له.

٤) عِيسَى بْنِ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيِّ الطهوي: قال عنه أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: لين الحديث[١٣٣]. وقال الدارقطني: متروك[١٣٤].

٥) عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هِنْدَ الْجَمَلِيِّ، لم أقف على ترجمة له.

وضعف الألباني هذه الرواية بقوله: ''ضعيف جدًّا. أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢٧١٩)...فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً مظلم؛ فإن ما بين ابن عباس والشيخ التمار؛ لم أجد لهم ترجمة، وقال الهيثمي (٢٧٠/١٠) :"رواه الطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم".

---

[١٣٠] أخرجه الطبراني المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ص: ١٤٥/١٢(١٢٧١٩)، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ كَثِيرٍ التَّمَّارُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْجُنَيْدِ، ثنا عِيَاضُ بْنُ سَعِيدٍ الثُّمَالِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هِنْدَ الْجَمَلِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يه.

[١٣١] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م)، ص: ٢٧٠/١٠ (١٧٩٥١)

[١٣٢] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، ص: ١٣١(١٥١).

[١٣٣] الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٧١هـ، ص: ٢٨٨/٦ (١٥٩٩).

[١٣٤] سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، المعروف بالبرقاني (٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ، ص: ٥٥ (٣٨٩).

قلت: الشيخ التمار متروك الحديث؛ كما قال الأزدي والدارقطني. وقال ابن حبان: "أدخلت عليه نسخة مقلوبة".

قلت: فهو آفة الحديث؛ فما كان للهيثمي أن يغفل عنه!''[١٣٥].

وبعد هذا العرض لروايات الحديث يتضح لنا: أن رواية الحديث التي ذكرها الإمام البخاري عن أبي هريرة ﷺ صحيحة، ويجاب عن انفراد خالد بن مخلد أن البخاري خرج له ما ليس بمنكر، وابن عدي مع إيراده للمنكرات في الكامل لم يذكر هذه الرواية.

فضلاً عن أن انتقاد بعض أهل العلم لسند الحديث يقابله تصحيح غيرهم، ويكفي أن الحديث برواية أبي هريرة قد أخرجها البخاري في صحيحه، وغيره كالبيهقي، والخطيب البغدادي، والبغوي، وابن عساكر، وابن الجوزي، وابن حجر، وغيرهم كما سبق وبينتُ في تخريجه.

ومع هذا، فإن الحديث قد جاء من عدة طرق تقويه وتعضده، وتشهد له، كم تبين في رواية عائشة؛ ولذا قال الحافظ ابن حجر: ''وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود...ولكن للحديث طرقًا أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً''[١٣٦].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : ''هذا حديث شريف قد رواه البخاري من حديث أبي هريرة وهو أشرف حديث روي في صفة الأولياء''[١٣٧].

إذًا، تبين لنا مما سبق، أن الحديث بنفسه وبمجموع رواياته صحيح، ويصح الاحتجاج به، بما لا يجعل في النفس أدنى شك فيه.

المبحث الثالث
إشكالية وصف الله (ﷻ) بالتردد
المطلب الأول: التردد لغة واصطلاحًا

أولاً: التردد لغة.

التردد مصدر من الفعل (ردد)؛ تقول: تردد الرجل أي: تراجع وتعثر وتحيّر؛ فهو لا يستقر على رأي واحد، ولا يستطيع الجزم والحسم.

قال ابن فارس: ''الرَّاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وَهُوَ رَجْعُ الشَّيْءِ. تَقُولُ: رَدَدْتُ الشَّيْءَ أَرُدُّهُ رَدًّا''[١٣٨].

---

[١٣٥] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ص: ٦٦٠/١١ (٥٣٩٧).

[١٣٦] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص: ٣٤١/١١.

[١٣٧] مجموع الفتاوى، أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ، ص: ١٢٩/١٨.

[١٣٨] مقاييس اللغة، (باب: الراء وما معها في الثنائي والمطابق، "رد")، ص: ٣٨٦/٢.

وقال الزبيدي: ''تَرَدَّدَ وتَرادَّ: تَرَاجَعَ، وتَرَدَّدَ فِي الجْواب: تَعثَّرَ لسانُه''[١٣٩]. أي: التأرجح وعدم الثبات على رأي محدد؛ فهو يحمل معنى: التحير.

وورد عند ابن منظور: ''الرَّدُّ: صَرْفُ الشَّيْءِ ورَجْعُه. والرَّدُّ: مَصْدَرُ رَدَدْتَ الشَّيْءَ. ورَدَّهُ عَنْ وَجْهِهِ يَرُدُّه رَدّاً ومَرَدّاً وتَرْداداً: صَرَفَهُ''[١٤٠]. وهذا نتيجة الشك وعدم التيقن، فصرفه، ولم يثبته، وتراجع عنه.

ثانيًا: التردد اصطلاحًا.

عرف المناوي التردد بقوله: ''الرجوع إلى الشيء مرة بعد أخرى، وتراد القوم البيع ردوه''[١٤١].

فالتردد يعني الشكَّ في الأمر؛ فلا أستطيع أن أثبته، ولا أحسِمه، فهو تحيُّرٌ في اتخاذ موقف حاسم في إنفاذ أمرٍ ما؛ فيكون معناه: التوقف عن الجزم بأحد الأمرين. قال الله (ﷻ) حاكيًا عن الكافرين:﴿وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ (سورة التوبة: ٤٥).

قال الطبري في تفسير التردد في: ''قوله (ﷻ):﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ أي: في شكهم متحيِّرون، وفي ظلمة الحيرة متردِّدون، لا يعرفون حقًّا من باطل، فيعملون على بصيرة''[١٤٢].

وقال فخر الدين الرازي: ''قوله:﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ معناه: أن الشاك المرتاب يبقى مترددًا بين النفي والإثبات، غير حاكم بأحد القسمين، ولا جازم بأحد النقيضين؛ وتقريره: أن الاعتقاد إما أن يكون جازمًا أو لا يكون، فالجازم إن كان غير مطابق فهو الجهل وإن كان مطابقًا، فإن كان غير يقين فهو العلم، وإلا فهو اعتقاد المقلد وإن كان غير جازم، فإن كان أحد الطرفين راجحًا فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم، وإن اعتدل الطرفان فهو الريب والشك، وحينئذ يبقى الإنسان مترددًا بين الطرفين''[١٤٣].

ومن ذلك قول الشاعر[١٤٤]:

---

[١٣٩] تاج العروس من جواهر القاموس، (فصل الراء مع الدال المهملة، "ردد")، ص: ٩٣/٨.

[١٤٠] لسان العرب، (باب الدال، فصل الراء)، ص: ١٧٢/٣.

[١٤١]التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م، ص: ٩٥.

[١٤٢] جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠ م، ص: ٢٧٥/١٤.

[١٤٣] مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، ص: ٦١/١٦.

[١٤٤] ينسب هذا البيت إلى الخليفة المنصور لما عزم على قتل أبي مسلم الخراساني، وكان يعرف بقلة شعره. يراجع جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار الفكر، بيروت، ص: ٥٠/٢. وزهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري الحُصري القيرواني، دار الجيل، بيروت، ص: ٢٥٧/١.

إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة ... فإن فساد الرأي أن تتردَّدا

بيد أن هذا التردد بالمعنى السابق غير مراد في حق الله (ﷻ)؛ لأن هذه الصفة شديدة الشبه بصفات المكر والاستهزاء التي يوصف بها الله (ﷻ)؛ فهي تغاير ما يوصف به الإنسان رغم اشتراكهم في الاسم، وهناك قاعدة مشهورة في باب الصفات تنص على أن الاتفاق في الاسم لا يوجب مماثلة الخالق بالمخلوق[١٤٥]. فالمتردد منا يكون تردده في الأمر لأجل كونه لا يعلم عاقبة الأمور، فهذا بالطبع لا يصف الله (ﷻ) به نفسه، ولا يستطيع أحد أن يصف الله (ﷻ) به.

ومثال ذلك كثير؛ فالله (ﷻ) سمى ووصف نفسه بأنه: سميع، بصير، حكيم، رؤوف، رحيم، حكيم. وقد سمى الله (ﷻ) الإنسان ووصفه بمثل هذا؛ فقال الله ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (سورة الإنسان: ٢)، وقال (ﷻ):﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ﴾ (سورة الأنعام: ٩٥).

ومما لا يخفى على عاقل أن هذا الاتفاق في الاسم لا يعني الاتفاق في المسمى؛ فالله (ﷻ) لا يماثل أحدًا من خلقه؛ لا في اسم، ولا في وصف. وليس لأحد أن ينفي اسمًا، أو صفة عن الله (ﷻ) بحجة أنه ينزه الله (ﷻ)؛ لكون إثبات مثل هذه الأسماء، أو تلك الصفات يُعد تشبيهًا له (ﷻ) بالمخلوقين.

وكما هو معلوم، فإن الواحد منا يتردد في أي أمر إما لعدم العلم بالعواقب، وإما لما في الأمر من اجتماع المصالح والمفاسد معًا، فيريد فعل الأمر لما فيه من المصلحة، ويكره فعله لما فيه من المفسدة، لا لجهله منه بالشيء وعواقبه؛ ولذا فإن التردد في حق الله (ﷻ) يختلف اختلافًا جوهريًّا عن التردد المراد في حق المخلوقين.

ومن هنا أستطيع أن أقول: إن التردد نوعان:

النوع الأول: التردد عن جهل؛ ويكون نتيجة عدم علم بالعاقبة؛ فالمتردد يتردد ويكون نقْصا في حقه أنه تردد؛ لأنه لا يعلم العاقبة، أو لخوفه وعدم جرأته على الأمر، أو لعدم قدرته عليه؛ يشك هل هو يقدر أو لا يقدر؟ أو هل سيقوى أو لا يقوى؟ وعدم علمه بالعاقبة هي سبب هذا التردد، وهذا التردد نقص، وهذا منفي عن الله (ﷻ).

النوع الثاني: التردد عن علم؛ وهو تردد بين أمرين كل منهما حق ومحمود في نفسه، لكن يختلف الاختيار بحسَب تعلقه بالمختار له، فمثلاً يريد أحدنا أن يشتري لمن يحب شيئًا ما، فيتردد بين هذا وذاك؛ لا من جهة عدم علمه بالأفضل، ولكن من جهة زيادة الكرم، فمثل هذا التردد ليس بنقص، أنت الآن بين كرم وبين أكرم، وهذا ليس نقصًا، هذا تردد فيما يناسب المختار له.

أما عن معنى التردد المضاف إلى الله (ﷻ) فسيأتي ذكره عند عرض أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

---

[١٤٥] مجموع الفتاوى، ص: ٢٠٢/٥.

المطلب الثاني:

أقوال أهل العلم في ثبوت صفة التردد لله ﷻ

التردد من صفات الله (ﷻ) الفعلية الخبرية الثابتة لله (ﷻ) على الوجه اللائق به، مقيدة لا مطلقة[١٤٦]، وهذا هو معتقد أهل السنة والجماعة. ويتضح ذلك من أقوال أهل العلم.

وحتى يستقيم الكلام فإن المسألة في حاجة إلى تأصيل؛ حتى يثبت الحق، وتعلو رايته، ويقتنع المخالفون بثبوت هذه الصفة لله (ﷻ) على الوجه اللائق به (ﷻ).

اجتهد بعض أهل العلم[١٤٧] فقسموا الإرادة إلى قسمين؛ إرادة كونية، وإرادة شرعية. أما الإرادة الكونية فهي بمعنى المشيئة، ومن ذلك قوله (ﷻ):﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ (سورة الحج: ١٤) وهذه الإرادة يلزم فيها وقوع المراد، وتكون فيما يحبه الله (ﷻ)؛ فمثلا الكفر غير محبوب من الله ﷻ؛ لكنه واقع من بعض بني آدم رغم كونه غير محبوب من الله (ﷻ)؛ ولذلك نقول: إن الكفر مراد كونًا لا شرعًا.

وأما الإرادة الشرعية فهي بمعنى المحبة، ومن ذلك قوله (ﷻ):﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ (سورة النساء: ٢٧). وهذه الإرادة لا يلزم فيها وقوع المراد، ولا تكون إلا فيما يحبه الله (ﷻ)؛ فمثلا الإيمان مراد من الله (ﷻ) شرعًا لا كونًا؛ لأن من الناس من يؤمن، ومنهم من لم يؤمن، فلو كان الإيمان مرادًا كونًا للزم ذلك أن يؤمن الناس كلهم بلا استثناء.

والسؤال هنا الذي يتبادر إلى الذهن: كيف يكون الشيء مرادًا لله كونًا وهو (ﷻ) لا يحبه كالكفر مثلاً؟ وهل أحد يكرهه (ﷻ) على أن يوقع ما لا يحب؟ ''والجواب السديد في مثل هذه المسألة أن يقال: إن الله يكره كفر هذا الكافر، ولم يكرهه أحد على أن يوقع شيئًا يكرهه، لكن هذا الشيء مكروه لذاته، محبوب لغيره؛ فالكفر الواقع هنا مكروه لذاته محبوب لغيره. ويكون الشيء محبوبًا مكروهًا باعتبارين، لا باعتبار واحد؛ فهذا ممتنع.

---

[١٤٦] أعني أنها خاصة بهذه المسألة فقط؛ ألا وهي: قبض روح العبد المؤمن.

[١٤٧] يراجع: مجموع الفتاوى، ص: ١٣٤/١٨. وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ، ص: ٣٢. وأعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: حازم القاضي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ. ص: ٨٨. وشرح العقيدة السفارينية الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٦هـ، ص: ١٨٨.

مثال ذلك: أنك ترى الرجل يأتي بالحديدة محماة حمراء من النار ليكوي بها ابنه المريض، لكن كيه لابنه ليس مرادًا لذاته، بل مراد لغيره؛ ولهذا تجده محبوبًا له مكروهًا؛ محبوبًا من وجه، مكروهًا من وجه؛ من وجه إيلامه لابنه مكروه، ومن وجه أنه سبب لشفائه محبوب.

وكذلك الكفر واقع بإرادة الله (ﷻ)، مكروه إلى الله لذاته، محبوب إليه لغيره. فلولا الكفر ما عرف الإيمان، ولولا الكفر لم يكن جهاد، ولولا الكفر لم يكن امتحان، ولولا الكفر لكان خلق النار عبثا، إلى غير ذلك من المصالح العظيمة التي أراد الله (ﷻ) أن يقع الكفر بحكمته...من أجل مصلحة أخرى أعظم من إيقاعه"[١٤٨].

وعلى السياق نفسه نفهم حقيقة صفة التردد لله (ﷻ)؛ فالشيء الواحد قد يكون مرادًا من وجه، مكروهًا من وجه، ومثال ذلك: قبض روح العبد المؤمن؛ ذلك العبد الذي هذا حاله مع الله (ﷻ) صار محبوبًا لله (ﷻ)، يتقرب إلى الله (ﷻ) بكل شيء يحبه؛ بالفرائض والنوافل وغيرهما، ففعل كل ما يستطيع فعله، فأحبه الله ﷻ لفعله، حتى إن الله (ﷻ) أحب ما يحبه العبد، وكره ما يكرهه، والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه، فلزم من هذا أن يكره الموت، بيد أن الله (ﷻ) قد قضى بالموت، ولا بد منه؛ فالله (ﷻ) مريد لموته لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كارهٌ لمساءة عبده، وهي المساءة التي تحصل له بالموت، فصار الموت مرادًا للحق من وجه، مكروهاً له من وجه، وهذا حقيقة التردد.

وإلى هذا الفهم لمعنى صفة التردد صار أهل العلم في بيان معناها وحقيقتها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "المتردد منا، وإن كان تردده في الأمر لأجل كونه لا يعلم عاقبة الأمور؛ لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنْزلة ما يوصف به الواحد منا؛ فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ثم هذا باطل؛ فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة لما في الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهل منه بالشيء الواحد الذي يحب من وجه ويكره من وجه؛ كما قيل :

الشَّيْبُ كُرْهٌ وكُرْهٌ أَنْ أُفَارِقَهُ فاعْجَبْ لِشَيْءٍ عَلى البغضاءِ محبوبُ

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه؛ بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفي الصحيح: "حفت النار بالشهوات، وحفت الجنة بالمكاره"[١٤٩]، وقال (ﷻ):﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ القِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾ (سورة البقرة: ٢١٦).

---

[١٤٨] شرح العقيدة السفارينية، الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، ص: ١٩٠.

[١٤٩] مسند الإمام أحمد بن حنبل، (مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ٤٩٧/١٢) (٧٥٢٩)، وصحيح ابن حبان، ص: ٢٧٧/٦ (٥٢٣٢)، والشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ (٣٦٠ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط٢، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص: ١٣٤٩/٣ (٩١٦).

ومن هذا الباب يظهر معنى التردد المذكور في هذا الحديث؛ فإنه قال: "لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه"؛ فإن العبد الذي هذا حاله صار محبوباً للحق محباً له، يتقرب إليه أولاً بالفرائض وهو يحبها، ثم اجتهد في النوافل التي يحبها ويحب فاعلها، فأتى بكل ما يقدر عليه من محبوب الحق، فأحبه الحق...

والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه...والله (ﷻ) قد قضى بالموت، فكل ما قضى به فهو يريده، ولا بد منه؛ فالرب مريد لموته لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كارهٌ لمساءة عبده، وهي المساءة التي تحصل له بالموت، فصار الموت مرادًا للحق من وجه، مكروهًا له من وجه، وهذا حقيقة التردد، وهو أن يكون الشيء الواحد مرادًا من وجه مكروهًا من وجه، وإن كان لابد من ترجح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، لكن مع وجود كراهة مساءة عبده، وليس إرادته لموت المؤمن الذي يحبه ويكره مساءته كإرادته لموت الكافر الذي يبغضه ويريد مساءته''[١٥٠].

وقال ابن أبي العز: ''المحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته. ومن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلا بد أن يبغض أعداءه، ولا بد أن يحب ما يحبه من جهادهم، كما قال (ﷻ):﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ (سورة الصف: ٤). والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه، مبغوضًا من وجه، والحكم للغالب.

وكذلك حكم العبد عند الله، فإن الله قد يحب الشيء من وجه، ويكرهه من وجه آخر، كما قال (ﷺ) فيما يروي عن ربه (ﷻ): «وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره مساءته، ولا بد له منه»...وهو (ﷻ) يحب ما يحب عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما قال: "وأنا أكره مساءته"، وهو (ﷻ) قضى بالموت، فهو يريد كونه، فسمى ذلك ترددًا، ثم بين أنه لابد من وقوع ذلك، إذ هو مفض إلى ما هو أحب منه''[١٥١].

ولكن، يجب أن ننبه على أمر مهم؛ ألا وهو أن الله (ﷻ) لا يوصف بالتردد على الإطلاق؛ فالتردد الذي يثبت لله (ﷻ) إنما يكون في هذه المسالة فقط؛ قبض روح العبد المؤمن، وهذا التردد إنما يكون لما بيانه.

ولهذا؛ فإن: ''إثبات التردد لله (ﷻ) على وجه الإطلاق لا يجوز؛ لأن الله (ﷻ) ذكر التردد في هذه المسألة: "ما ترددت عن شيء أنا فاعله كترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن"، وليس هذا التردد من أجل الشك في المصلحة، ولا من أجل الشك في القدرة على فعل الشيء؛ بل هو من أجل رحمة هذا العبد المؤمن؛ ولهذا قال في الحديث نفسه: "يكره الموت، وأكره إساءته، ولابد له منه". وهذا لا يعني أنَّ الله (ﷻ) موصوف

---

[١٥٠] مجموع الفتاوى، ص: ١٢٩/١٨.

[١٥١] شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي الأذرعي الدمشقي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، (١٤١٧هـ//١٩٩٧م)، ص: ٥٤٧/٢-٥٤٨

بالتردد في قدرته أو في علمه، بخلاف الآدمي فهو إذا أراد أن يفعل الشيء يتردد، إما لشكه في نتائجه ومصلحته، وإما لشكه في قدرته عليه: هل يقدر أو لا يقدر. أما الرب (ﷻ) فلا"[١٥٢].

إذًا؛ فالتردد هنا ليس معناه التوقف في الشيء، أو تعارضًا بين علم وجهل، ففي التردد هنا أمران؛ الأول: هو أن الله (ﷻ) سبق قضاؤه هو أن العبد سيموت، والثاني: هو أن الله (ﷻ) يكره ما يكرهه عبده المؤمن.

فهذه هي صورة التردد في هذه المسألة؛ فتردده (ﷻ) بحق؛ تردد فيه رحمة، وإحسان، ومصلحة، ومحبة للعبد المؤمن؛ فهو تردد لأجل إكرام العبد، وصفة كمال، لا صفة نقص، فالواجب علينا إثباتها على الوجه التي جاءت في الحديث مقيدة لا مطلقة.

المطلب الثالث:

موقف المخالفين في إثبات صفة التردد ونقده

حمل العلماء المخالفون معنى التردد الوارد في الحديث على عدة معانٍ مختلفة عن بعضها البعض اختلافًا كبيرًا، مما يعطي انطباعًا أوليًّا عن حقيقة هذه المعاني.

وأستطيع أن أسرد هذه الأقوال، وأنسبها إلى أصحابها، والوقوف على مدى صحتها فيما يلي:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى أن معنى التردد هو: أن العبد قد يشرف على الموت، فيدعو الله (ﷻ) ليشفيه وينجيه، فيستجيب الله (ﷻ) له ويشفيه، فيكون هذا من جهة التردد.

وقد قال بهذا القول الخطابي؛ حيث قال: "التردد في صفة الله (ﷻ) غير جائز، والبداء عليه في الأمور غير سائغ، وتأويله على وجهين: أحدهما: أن العبد قد يشرف في أيام عمره (على المهالك) مرات ذوات عدد من داء يصيبه، وآفة تنزل به، فيدعو الله فيشفيه منها، ويدفع مكروهها عنه، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمرًا، ثم يبدو له في ذل، ويتركه، ويعرض عنه، ولا بد له من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله، فإنه قد كتب الفناء على خلقه، واستأثر بالبقاء لنفس"[١٥٣].

حقيقة، إن مثل هذا التوجه في تأويل معنى التردد الوارد في الحديث غير مراد؛ لا لغة ولا شرعًا؛ لأن شفاء الله (ﷻ) للعبد من مرض قد ألمَّ به وأصابه ليس من باب التردد في شيء؛ وإلا فإن إغناء الفقير بعد

---

[١٥٢] صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة، لعلوي بن عبد القادر السَّقَّاف، الدرر السنية، دار الهجرة، ط٣، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م)، ص: ٩٩.

[١٥٣] أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ١٤٠٩ هـ، ص: ٣/٢٢٥٩- ٢٢٦٠

فقره يكون أيضًا من باب التردد، ورزق المرأة العقيمة الولد بعد العقم يكون أيضًا من باب التردد، وإنزال المطر بعد القحط يكون أيضًا من باب التردد. فلا شبه للتردد في مثل هذا كله.

القول الثاني: وهو القول الثاني للخطابي نفسه؛ حيث قال: ''والثاني: أن يكون معناه: ما رددت رسلي في شيء أنا فاعله كترديدي إياهم في نفس المؤمن، كما روى في قصة موسى، وما كان من لطمة عين ملك الموت، وتردده إليه مرة بعد أخرى. قال: وحقيقة المعنى على الوجهين: عطف الله على العبد، ولطفه به، وشفقته عليه''(١٥٤).

والخطابي في قوله هذا خلط بين لفظتين مختلفتين في المعنى اختلافًا تامًا؛ ألا وهما: التردد، والترديد.

فالتردد لغة – كما سبق تعريفه – هو: التوقف عن الجزم بأحد أمرين، ويعتري هذا التوقف نوع من الحيرة، وعدم الحسم.

أما الترديد فأورد معناه ابن منظور بقوله: ''ردد: الرد: صرف الشيء ورجعه. والرد: مصدر رددت الشيء. ورده عن وجهه يرده ردًّا ومردًّا وترداداً: صرفه''(١٥٥). فيكون معناه: الرد مرة بعد مرة.

والمعنيان مختلفان اختلافًا عظيمًا، مما يؤدي إلى إخراج التردد عن معناه اللغوي الصحيح إلى معنى آخر لا يقرب إليه بأية صلة، ولا بأي وجه من الوجوه. وهذا مما يبطل التأويل الذي ذهب إليه الخطابي.

وقد حاول الكلاباذي تأكيد ما ذهب إليه الخطابي فقال: ''وقد يحدث الله تعالى في قلوب عباده من الرغبة فيما عنده، والشوق إليه، والحب للقائه، مما يشتاق إلى الموت، فضلاً عن زوال الكراهة عنه له، فأخبر أنه يكره الموت ويسؤه، ويكره الله تعالى مساءته، فيزيل عنه كراهة الموت بما يردده عليه من الأحوال، فيأتيه الموت وهو له مؤثر، وإليه مشتاق. وتردد: قد يجوز أن يكون في اللغة بمعنى: ردد إن شاء الله، كما ذكرنا، فقد جاء عنهم تفكر وفكر، وتدبر ودبر، وتهدد وهدد، فيكون تردد بمعنى ردد، والله أعلم بالصواب''(١٥٦).

وقد علق ابن حجر على قول الكلاباذي هذا بقوله: ''أنه عبَّر عن صفة الفعل بصفة الذات؛ أي: عن الترديد بالتردد، وجعل متعلق الترديد اختلاف أحوال العبد من ضعف، ونصب، إلى أن تنتقل محبته في الحي/اة إلى محبته للموت، فيقبض على ذلك''(١٥٧).

---

(١٥٤) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري: ص: ٢٢٦٠/٣.

(١٥٥) لسان العرب، (باب الدال، فصل الراء)، ص: ١٧٢/٣.

(١٥٦) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، ص: ٤٥.

(١٥٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص: ٣٤٦/١١.

أقول، هذا قد يصح إذا لم يؤد هذا إلى تغاير واختلاف في المعنى المراد؛ كتلك الأمثلة التي استشهد بها؛ كتفكر وفكر، وتدبر ودبر، وتهدد وهدد.

أما إذا كان لكل منهما معنى مختلف، ولا يرجعان إلى معنى واحد ـ كما سبق وأن بينت ـ بل إن لكل منهما معنى مغاير، لا يلامس الآخر، فإن هذا مما لا يجوز، ولا يصح.

كذلك، فإن الخطابي في تأويله هذا نسب التردد إلى الرسل؛ يعني: الملائكة. وهو بذلك جعله من باب المجاز؛ فأخرج الكلام عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر مجازي، قد يؤدي بنا إلى الوقوع في إشكالية أعظم؛ ألا وهي: كيف للملائكة أن تتردد في فعل أمر قد أمرهم الله (ﷻ) به؟! والله ﷻ هو القائل في كتابه عن وصفه للملائكة:﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (سورة التحريم: ٦).

يقول ابن القيم في رده على المعطلة دعوى المجاز في أسماء الله (ﷻ) وصفاته: ''إن هاهنا ألفاظًا تطلق على الخالق والمخلوق...فإن كانت حقائقها ما يفهم من صفات المخلوقين وخصائصهم، وذلك منتف في حق الله تعالى قطعًا لزم أن تكون مجازًا في حقه لا حقيقة، فلا يوصف بشيء من صفات الكمال حقيقة، وتكون أسماؤه الحسنى كلها مجازات، فتكون حقيقة للمخلوق مجازًا للخالق.

وهذا من أبطل الأقوال، وأعظمها تعطيلاً، وقد التزمه معطلو الجهمية وعمومهم، فلا يكون رب العالمين موجودًا حقيقة، ولا حيًّا حقيقة، ولا مريدًا حقيقة، ولا قادرًا حقيقة، ولا ملكًا حقيقة، ولا ربًّا حقيقة، وكفى أصحاب هذه المقالة بها كفرًا، فهذا القول لازم لكل من ادعى المجاز في شيء من أسماء الرب وأفعاله لزومًا لا محيص عنه، فإنه إنما فر إلى المجاز لظنه أن حقائق ذلك مما يختص بالمخلوقين. ولا فرق بين صفة وصفة، وفعل وفعل، فإما أن يقول الجميع مجاز أو الجميع حقيقة''[١٥٨].

القول الثالث: وهو قول ابن الجوزي؛ حيث ذهب إلى أن تردد الملائكة إنما هو: ''تردد رقة ولطف بالمؤمن، لا أنه يؤخر القبض، فإنه إذا نظر إلى قدر المؤمن من احترمه فلم تنبسط يده لقبض روحه، وإذا ذكر أمر الإله لم يكن له يد في امتثاله''[١٥٩].

ابن الجوزي أيضًا بقوله هذا نسب التردد هنا إلى الملائكة؛ ليس هذا فحسب؛ بل جعل للملك القرار في تأخير أجل العبد المؤمن عن ميعاده، وأن الملك يلطف ويرأف به من دون الله (ﷻ)، وحاشا لله أن يكون الأمر كذلك.

---

[١٥٨] مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص: ٣٠٨.

[١٥٩] كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ص: ٥٢٧/٣.

ثم أين هذا اللطف وأثره على العبد؟! فالعبد روحه مقبوضة لا محالة في الوقت الذي حدده الله (ﷻ)، وهذا الذي يدور في نفس الملك لن يستفيد منه العبد، ولن يجد له أثرًا ينفعه فيما هو فيه.

القول الرابع: وهو أيضًا لابن الجوزي، حيث قال: ''أنه خطاب لنا بما نعقل، وقد تنزه الرب عز وجل عن حقيقته، كما قال: "ومن أتاني يمشي أتيته هرولة"(١٦٠) فكما أن أحدنا يتردد في ضرب ولده، فيأمره التأديب بضربه، وتمنعه المحبة، فإذا أخبر بالتردد فهمنا قوة محبته له، بخلاف عبده؛ فإنه لا يتردد في ضربه، فأريد تفهيمنا تحقيق المحبة للولي بذكر التردد''(١٦١).

أقول: إن هذا القول من ابن الجوزي يفتح باب التأويل والتحريف لصفات الله (ﷻ)، وهذا ما يخالف منهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب؛ وهو: إثبات ما أثبته الله (ﷻ) لنفسه أو أثبته له نبيه (ﷺ) من أسماء وصفات على الوجه اللائق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، من غير تعطيل، أو تحريف، أو تكييف، أو تمثيل.

والذي لا يعقل: هو أن الله (ﷻ) يخاطبنا بأمور ويريد غيرها؛ فعندما يقول الله (ﷻ) في كتابه الكريم:﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (سورة الفتح: ١٠)، وعندما يقول (ﷻ):﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ (سورة الطور: ٤٨)، وقوله ﷻ:﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(سورة غافر: ٢٠). ولكن الأمر لا يتعدى مجرد الاشتراك اللفظي بين أسماء صفات الله (ﷻ) وبين ألفاظ الأسماء التي يوصف بها العباد.

يقول الغنيمان: ''وقد تقرر أنه (ﷻ) ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته، وأفعاله، ولكن لابد من الاشتراك في ألفاظ الأسماء التي تضاف إلى الله صفات له، وبين ألفاظ الأسماء التي يوصف بها العباد؛ لأنه لا يمكن معرفة ما غاب عنا إلا بمعرفة ما شهدناه، فنعتبر بعقولنا الغائب بالشاهد.

فلولا أننا نجد من أنفسنا جوعًا، وعطشًا، وشبعًا، وريًّا، وحبًّا، وبغضًا، ولذةً، وألمًا، ورضًا، وسخطًا، لم نعرف حقيقة ما نخاطب به، إذا وصف لنا وأخبرنا به عن غيرنا.

ولو لم نعلم ما في المشاهد من الحياة، والقدرة، والعلم، والكلام، لم نفهم ما نخاطب به من ذلك في الغائب. فلابد فيما شهدناه، وما غاب عنا من قدر مشترك، هو مسمى اللفظ''(١٦٢).

---

(١٦٠) جزء من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، باب: ويحذركم الله نفسه، ٧٤٠٥)، ومسلم (كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الحث على ذكر الله تعالى، ٢٦٧٥).

(١٦١) كشف المشكل من حديث الصحيحين، ص: ٥٢٧/٣.

(١٦٢) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥ هـ، ص: ٣٣٦/١.

فهل معنى ذلك أن الله (ﷻ) يقول: أن أقول لكم يد، وأعين، وسمع، وبصر، وإياكم أن تفهموا هذه الصفات على معناها الحقيقي؛ بل أولوها، وأعطوها معنى آخر غير الظاهر لكم. فهل هذا يعقل؟!

ولو كان الأمر كذلك، فما فائدة عتاب الله (ﷻ) لعباده الذين يعبدون طواغيت من دونه تفتقر لمثل هذه الصفات؟ قال (ﷻ) في كتابه الكريم:﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (194) أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ (سورة الأعراف: ١٩٤-١٩٥). فالله (ﷻ) له أيد، وأعين، وسمع، وبصر، وقدرة، وعلم، واستواء، ونزول، وفرحة، وغضب، ولكن ليس كصفات المخلوق. قال الله (ﷻ):﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى: ١١).

ومن خلال هذا العرض يتبين: أن من أهل العلم من لم يضف التردد إلى الله (ﷻ) صفة له؛ وذلك لأنهم ذهبوا إلى أن التردد إنما هو ناشئ عن الجهل، وعدم العلم، أو نحو ذلك، وهذا منزه عنه الله (ﷻ). في حين أن أهل السنة والجماعة ذهبوا إلى أن التردد المراد في حق الله (ﷻ) إنما هو ناشئ عن محبة الله (ﷻ) لعبده الصالح، فوقع التردد بين إرادة العبد – وهي عدم الموت – لقصر علمه بما خبأه الله (ﷻ) له؛ من نعيم مقيم، وجنات، وأنهار، وبين إرادة الله (ﷻ) الصادرة عن علم، وحكمة، وقدرة، فاختار الله لعبده الأصلح له، وهو ملاقاته (ﷻ)؛ فيكون التردد على هذا صفة كمال، لم تنشأ عن جهل، ولا عن عدم قدرة أو قوة. والله (ﷻ) أعلى وأعلم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد جلَّى هذا البحث أمورًا أجملها فيما يلي:

أولاً: النتائج.

١) أن معنى التردد لغة: هو التوقف عن الجزم بأحد الأمور، ويكون ناشئًا عن الجهل وعدم القدرة والقوة. وهذا إنما يكون في حق المخلوق.

٢) أن معنى التردد في حق الله ﷻ في هذه المسألة: هو أن الله ﷻ قد قضى بالموت، وهو يريده، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده، وهي المساءة الحاصلة للعبد بالموت، فصار الموت مرادًا للحق من وجه، مكروهًا له من وجه. وهذه هي حقيقة التردد في حق الله ﷻ.

٣) أن صفة التردد من صفات الكمال الثابتة لله ﷻ في هذه المسالة خاصة؛ أي ليست على الإطلاق، على المعنى السابق. ونفوض كيفيتها إلى الله ﷻ.

٤) أن جمهور أهل السنة والجماعة لهم كلام جلي في إثبات هذه الصفة لله ﷻ، على الوجه اللائق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

٥) أن المخالفين لجمهور أهل السنة والجماعة سلكوا سبل التأويل من غير دليل؛ لنفي هذه الصفة عن الله ﷻ، فحرفوها عن معناها الحقيقي.

ثانيًا: التوصيات.

١) الحث على إعداد الأبحاث العلمية التي تهتم ببيان العقيدة الصحيحة، وبيان إشكالياتها وحلها.

٢) عقد الندوات والمؤتمرات العلمية للدفاع عن صحيح البخاري، ونبذ من يطعن فيه والتشهير به.

قائمة المصادر والمراجع

١) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٢) الأحاديث الستة العراقية، أبو المظفر يوسف بن الحسن بن بدر بن الحسن بن مفرج النابلسي الدمشقي الشافعي (٦٧١هـ)، تحقيق: أبي عمار عبد الله بن ضيف الله الشمراني، الريان، الإمارات العربية المتحدة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

٣) الأحكام الشرعية الكبرى، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (٥٨١هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد، الرياض، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

٤) الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٥) اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

٦) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار الفكر، دمشق، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٧) الأدب، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي(٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

٨) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (ﷺ)، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٧٦هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م).

٩) إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.

١٠) الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

١١) أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣هـ)، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند، دار المعرفة، بيروت.

١٢) الاعتقاد القادري، أبو طاهر أَحمد بنُ الحَسَن بنِ أَحمد بن الحَسن الكرجي، الباقلَانيُ، البغدادي (٤٨٩هـ)، كتبه وجمع الناس عليه: الخليفة القادر بالله (٤٢٢هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٨، ع ٣٩، ذو الحجة ١٤٢٧هـ.

١٣) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ١٤٠٩هـ.

١٤) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: حازم القاضي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ.

١٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٣هـ.

١٦) الاقتراح في بيان الاصطلاح، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مُغْلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي (٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

١٨) الأولياء، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٩) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

٢٠) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٢١) البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٢) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (٢٠٠١م).

٢٣) تاريخ ابن يونس المصري، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.

٢٤) تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٢٥) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

٢٦) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).

٢٧) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

٢٨) التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين، رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

٢٩) التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
٣٠) التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).
٣١) تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
٣٢) ترتيب الأمالي الخميسية، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).
٣٣) تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
٣٤) تكملة المعاجم العربية، رينهاتا بيتر آن دُوزِي (١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: (ج١: ج٨، محمَّد سَليم النعَيمي)، (ج٩: ج١٠، جمال الخياط)، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، (من ١٩٧٩: ٢٠٠٠م).
٣٥) تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ.
٣٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن الزَكي القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
٣٧) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
٣٨) التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي، عالم الكتب، ط١، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
٣٩) الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ١٣٩٣هـ.
٤٠) الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، دار الباز، (١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).
٤١) جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
٤٢) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، البغدادي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).
٤٣) جامع المسانيد، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م).

٤٤) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، (الطبعة السلطانية)، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، عام ١٤٢٢هـ.

٤٥) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٢٧١هـ/١٩٥٢م).

٤٦) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٢٧١هـ/١٩٥٢م).

٤٧) جزء فيه أربعون حديثًا من الصحاح العوالي، إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أبي سعد الصوفي المعروف بشيخ الشيوخ (٥٤١هـ)، تحقيق: مفلح بن سليمان الرشيدي، وبدر بن فواز المطرفي، دار الخضيري، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ.

٤٨) جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار الفكر، بيروت.

٤٩) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

٥٠) درء تعارض العقل والنقل، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط٢، (١٤١١هـ/١٩٩١م).

٥١) ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م).

٥٢) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني، مكتبة المنار، الزرقاء (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٥٣) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ الوائلي البكري، أبو نصر (٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد باكريم باعبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط٢، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٥٤) الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (٤٦٥هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة.

٥٥) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٢هـ /١٩٩٢م).

٥٦) زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري الحُصري القيرواني، دار الجيل، بيروت.

٥٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

٥٨) سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بـ ابن ماجه (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، وفيصل عيسى البابي الحلبي.

٥٩) سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

٦٠) سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن عبد الصمد الدارمي، التميمي (٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤١٢هـ/٢٠٠٠م).

٦١) السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، (١٤٣٢هـ/٢٠١١م).

٦٢) السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الرسالة، بيروت، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

٦٣) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، المعروف بالبرقاني (٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ.

٦٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري (٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.

٦٥) سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع (٤٠٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٦٦) سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، (١٤٠٥هـ /١٩٨٥م).

٦٧) شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

٦٨) شرح العقيدة السفارينية الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٦هـ.

٦٩) شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي الأذرعي الدمشقي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، (١٤١٧هـ//١٩٩٧م).

٧٠) شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية، محمد بن خليل حسن هرّاس (١٣٩٥هـ)، ضبط نصه وخرَّج أحاديثه ووضع الملحق: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر، ط٣، ١٤١٥هـ.

٧١) شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، الدمشقي، الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، (١٤٠٧هـ /١٩٨٧م).

٧٢) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، عبد الله بن محمد الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥ هـ.

٧٣) شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.

٧٤) شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
٧٥) الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ (٣٦٠ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط٢، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).
٧٦) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٧٧) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).
٧٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، (١٩٨٧م).
٧٩) صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة، لعلوي بن عبد القادر السَّقَّاف، الدرر السنية، دار الهجرة، ط٣، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م).
٨٠) الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر، بيروت.
٨١) الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرج الإشبيلي (٦٩٩هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني، دار المآثر، المدينة المنورة، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
٨٢) الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ١٤١٩هـ.
٨٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٨٤) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
٨٥) الفتوى الحموية الكبرى، أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقيق: حمد التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط٢، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).
٨٦) الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر)، أبو حنيفة النعمان (١٥٠هـ)، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ١٤١٩هـ.
٨٧) الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)، أبو القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد المهرواني الهمذاني (٤٦٨هـ)، تخريج: الشّيخ الإمام أبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).
٨٨) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (٣١٩هـ)، تحقيق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

٨٩) قطر الولي على حديث الولي "ولاية الله والطريق إليها"، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
٩٠) الكامل في ضعفاء الرجال، أحمد بن عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
٩١) كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٠٣هـ /١٩٨٣م).
٩٢) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن بكر السلمي النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ.
٩٣) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٩٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.
٩٥) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٩٦) لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٩٧) لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م.
٩٨) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية "شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية"، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
٩٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م).
١٠٠) مجموع الفتاوى، أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.
١٠١) المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر.
١٠٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
١٠٣) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة عبد الله خياط، دار الفضيلة، ١٤٢١هـ.
١٠٤) مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

١٠٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).
١٠٦) مسند البزار المعروف بالبحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٨٨م.
١٠٧) مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).
١٠٨) المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (١٣٧٤هـ/١٩٥٥م).
١٠٩) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).
١١٠) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي الدارمي البُستي (٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
١١١) مشيخة أبي بكر المراغي، أبو بكر بن الحسين بن عمر القرشي العبشمي الأموي العثماني المصري الشافعي المراغي (٨١٦هـ)، تخريج: جمال الدين أبي البركات محمد بن موسى بن علي المراكشي المكي (٨٢٣هـ)، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، جامعة أم القرى، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).
١١٢) مشيخة أبي المنجى ابن اللتي، أَبُو المَنَجَّى عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ عَلِيِّ بنِ زَيْدٍ، ابنُ اللَّتِّيِّ البَغْدَادِيُّ، الحَرِيْمِيُّ، الطَّاهِرِيُّ القَزَّاز (٦٣٥هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، مؤسسة الريان، طبع ضمن مجموع فيه ثلاث من كتب المشيخات الحديثية، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).
١١٣) المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥هـ)، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، تقديم: ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).
١١٤) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ٢٠٠٠م.
١١٥) المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
١١٦) المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، عبد المنعم الحنفي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٠م.
١١٧) معجم الشيوخ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

١١٨) معجم الغني الزاهر، عبد الغني أبو العزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣م.
١١٩) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، الشركة العالمية، بيروت، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
١٢٠) المعجم الفلسفي، مراد وهبة، دار قباء الحديثة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م.
١٢١) المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.
١٢٢) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).
١٢٣) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
١٢٤) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ.
١٢٥) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
١٢٦) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
١٢٧) من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروذي، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٩هـ.
١٢٨) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
١٢٩) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢.
١٣٠) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين، عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١م.
١٣١) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، وأحمد عبد الرزاق عيد، ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
١٣٢) موسوعة لالاند الفلسفية، أندرية لالاند، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات بيروت، باريس، ط٢، ٢٠٠١م.
١٣٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢هـ.

١٣٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م).

١٣٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).